الفصل العاشر

من عهد إلى عهد

صدقى (باشا) يؤلف وزارة من الأحرار الدستوريين والمستقلين – الملك يعين مستشاراً صحفياً للقصر ويدعو رؤساء الدول العربية ويجتمع معهم بإنشاص بغير رأى الوزارة ولا علمها – محاربة الفقر والجهل والمرض – اختلاف هيئة المفاوضة على مسألة السودان – ، السعديون يشتركون فى الوزارة – مشروع صدقى ، بيفن – حل هيئة المفاوضة وموافقة النواب على المشروع – ، اضطراب الأمن فى القاهرة – صدقى يستقيل والنقراشى يؤلف الوزارة – استئناف المفاوضات وإخفاقها – الاحتكام إلى . مجلس الأمن – مشكلة فلسطين فى الأمم المتحدة – التمهيد لإنشاء دولة إسرائيل – موقف النقراشى (باشا) وتغيره – الدول العربية تحارب اليهود – نزعة الملك للحكم المطلق ودوافعها – حياة الملك الخاصة وأثرها فى مسلكه – معاملة الملك للساسة – تدخل القصر فى شئون الحكم – حرب فلسطين وأثرها – الضباط الأحرار – الإخوان المسلمون – طلاق فريدة وفوزية – النقراشى (باشا) يقتل وعبد الهادى (باشا) يخلفه – مقتل الشيخ حسن البنا – تعديل الدوائر الانتخابية واختلاف الدستوريين والسعديين بسببها – . عبد الهادى (باشا) يستقيل ويؤلف حسين سرى (باشا) وزارة مؤتلفة للانتخابات – الأحزاب المؤتلفة تختلف فيؤلف سرى (باشا) وزارة إدارية – فوز الوفد فى الانتخابات – النحاس (باشا) يؤلف الوزارة ويؤيد سلطان الملك المطلق – (الملكة) نازلى فى أمريكا تزوج كريمتها من سكرتير – استجواب مصطفى (بك) مرعى فى مجلس الشيوخ – مراسيم ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ – الملك فى (دوفيل) – سمعة مصر فى الخارج – كتاب المعارضة إلى الملك – خطاب ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ – إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ – مولد ولى العهد – حريق القاهرة – وزارات تتعاقب – انتخابات نادى الضباط – بدء حركة الجيش – بذلك انتقلت مصر من عهد إلى عهد .

انتهت الحرب فى أوربا وفى الشرق الأقصى ، ووضع مؤتمر سان فرنسسكو ميثاق الأمم المتحدة ، وتابعت مصر تفكيرها فى المصير الذى تختاره لنفسها بعد الحرب ، فبعث النقراشى (باشا) إلى وزارة الخارجية البريطانية رسالة يذكر فيها أن مصر تريد أن تدخل فى مفاوضات مع إنجلترا لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ بما يتفق ومبادئ الميثاق الجديد ، على أن تتناول هذه المفاوضات مسألة السودان . لكن وزارة النقراشى (باشا) لم تقو على مواجهة الموقف الداخلى ،

ولم تستطع لذلك أن تبقى بعد أن أبلغتها إنجلترا أنها مستعدة للتفاوض معها وفقاً لأحكام المعاهدة نفسها حيث تنص على إمكان تعديلها بعد مضى عشر سنوات من تاريخ توقيعها .

وعهد الملك إلى إسماعيل صدقى (باشا) فى تأليف وزارة تضطلع بإجراء المفاوضات . وليس من غرضى فى هذا الفصل الأخير أن أتناول ما حدث تمهيداً للمفاوضات ، ولا كيف جرت خلال الأشهر التسعة التى قضتها وزارة صدقى (باشا) فى الحكم . فسأفرد باباً خاصًّا فى الجزء الثالث من هذه المذكرات للمفاوضات المصرية الإنجليزية ، كما أفرد أبواباً فى ذلك الجزء لمسألة فلسطين والجامعة العربية ، وللحياة النيابية فى مصر ، ومراسيم ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ ولوفد مصر فى مجلس الأمن ، ولوفد مصر فى الأمم المتحدة ، وللاتحاد البرلمانى الدولى . وإنما أريد أن أوجز فى هذا الفصل الحالى ما تعاقب على مصر فى السنوات الست الأخيرة من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥٢ ، حين أكره (الملك) فاروق على التنازل عن العرش وعلى مغادرة البلاد .

وبعض فصول الجزء الثالث مما أشرت الآن إليه قد كتب من قبل حين كتبت فصول هذا الجزء الثانى كلها – خلا هذا الفصل وتقديم هذا الجزء – قبل تنازل (الملك) فاروق عن عرش مصر . ولم أعدل منه شيئاً يذكر . . وسيرى القارئ اتساق حوادث هذا الفصل وأحداثه مع ما سبقه من فصول ، وأن ما تم فى السنوات الست الأخيرة من عهد فاروق كان التطور الطبيعى للأحداث التى وقعت قبلها .

عهد (الملك) فاروق إذن إلى إسماعيل صدقى (باشا) فى تأليف الوزارة . وقد دهش المشتغلون بالسياسة لهذا الأمر . فلم يكن لصدقى (باشا) حزب سياسى يستند إليه ، فماذا عساه يفعل إذا لم تؤيده الأحزاب الممثلة فى البرلمان تمثيلا قوياً ؟ لقد زارنى الرجل مساء اليوم الذى استقال فيه النقراشى (باشا) وذكر لى تكليفه بتأليف الوزارة ، وذكَّرنى بصلاتنا القديمة حين كان هو حرًّا دستورياً ، وطلب معاونة الحزب له . فذكرت له أننى سأستشير إخوانى فى الحزب . فلما انصرف من عندى مرَّ بالنقراشى (باشا) رئيس الهيئة السعدية ، وبمكرم عبيد (باشا) رئيس الكتلة الوفدية . وقد ذكرا لى أنهما رأيا عدم معاونته ، لأن تأليفه الوزارة خروج على التقاليد الدستورية المألوفة .

وشاورت أصدقائى الدستوريين ، وذكرت لهم موقف الحزبين الآخرين ، فذكرنى

بعضهم بموقف الهيئة السعدية منّا فى انتخابات سنة ١٩٤٤ وبما كان منها فى أثناء رياسة النقراشى (باشا) للوزارة ، وأبدت كثرتهم الميل للتعاون مع صدقى (باشا) . ولم أشاركهم فى هذا الميل ، فلم أنس مواقف صدقى (باشا) منا فى سنة ١٩٣٠ . وترك لى هؤلاء الأصدقاء أن أتصرف فى الموقف مع إلحاح بعضهم علىَّ أن أقدر النتائج التى تنجم عن رفض الاشتراك فى الوزارة إذا وقف الملك من أحزابنا موقف الخصومة وأباح لصدقى (باشا) حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة . وبعد مناقشات طويلة بينى وبين الوزراء الدستوريين السابقين ، تألفت الوزارة وبين أعضائها أربعة منهم . ولم أر الاعتراض على ما حدث حرصاً على وحدة الحزب .

وبالغ صدقى (باشا) من بعد فى الحفاوة بالحزب ووزرائه مبالغة دفعت الحزب لتأييد وزارته بالقوة التى كان يؤيد هو بها الحزب ، أو على الأقل إلى التظاهر بهذا التأييد من جانبه ومن جانبنا مع قيام حالة الحذر عند الفريقين .

ونشأ عن كل ما حدث أن بدأ رئيس الوزراء يميل إلى مجاراة القصر فى رغائبه ، معتبراً القصر سنده الأصيل . وكان ذلك الميل متفقاً مع اتجاه صدقى (باشا) ، وإن بدا أقل اندفاعاً فيه عما كان فى سنة ١٩٣٠ .

ابتدع القصر فى ذلك الحين منصباً فيه لم يعرف من قبل . ذلك منصب المستشار الصحفى لديوان الملك . وصدر الأمر الملكى بتعيين الأستاذ كريم ثابت فى هذا المنصب ، فلم يبد صدقى (باشا) اعتراضاً جدياً على هذا الوضع المبتكر . وقيل يومئذ إنه أراد أن يلمح بالاعتراض فأبلغ الملك أن الأستاذ كريم ثابت كان يتقاضى من المصروفات السرية مبلغاً معيناً ، وأن كرامة منصبه الجديد تقتضى إعفاءه من الاستيلاء على هذا المبلغ ، فصدرت الإرادة الملكية بمضاعفة المبلغ الذى يستولى عليه المستشار الصحفى من المصروفات السرية ، ونفذ صدقى (باشا) هذه الإرادة .

وحدث فى ذلك الحين أن دعا (الملك) فاروق ، بغير رأى الوزارة ولا علمها ، ملوك الدول العربية ورؤساء جمهورياتها ، واستقبلهم فى مزارعه الخاصة بإنشاص ، وتحدث وإياهم فى سياسة الدول العربية والجامعة العربية . وصدرت فى هذا الاجتماع قرارات أذيعت ، من بينها قرار بإنشاء قومية عربية . ولم يحضر هذا الاجتماع وزير الخارجية ، لطفى السيد (باشا) ، وحضره الأمين العام لجامعة الدول العربية . وفهم الناس يومئذ أن سياسة (الملك) فاروق الشخصية ترمى إلى أن يتولى بنفسه الزعامة على الدول العربية . مع ذلك لم تعترض

الوزارة على ما حدث ، ولم ترد أن تثير أية ثائرة بشأنه .

وكان صدقى (باشا) يعتذر عن سكوته عن مثل هذه الأمور بأنه يفاوض إنجلترا لإجلاء قواتها عن قناة السويس وإعادة الوحدة بين مصر والسودان ، ومن الخير أن يبقى الجو الذى تجرى فيه هذه المفاوضات صفواً لا يعكره خلاف بين القصر والوزارة على أمور لا تبلغ أهميتها مبلغ المفاوضات ، وكأنما القصر غير مطالب من جانبه بالمحافظة على صفاء هذا الجو ، بل كأن من حق القصر أن ينتهز مثل هذه الفرصة لتحقيق أغراض لا يستطيع تحقيقها فى الأوقات العادية .

وقد أثبت الواقع من بعد أن الإغضاء عن حق بحجة المحافظة على مصلحة عليا لا يكفل هذه المصلحة ، ويؤدى إلى نتائج خطيرة . فقد أدت سياسة القصر من بعد إلى اضطراب فى شئون الحكم ، ولم يكفل السكوت عنها نجاح المفاوضات .

ورسمت الوزارة لنفسها سياسة داخلية صورتها فى عبارة (محاربة الفقر والجهل والمرض) ، وعهدت إلى كل وزير بتنفيذها فى وزارته . وقد أخبرنى بعض الوزراء أن هذه السياسة كانت جديرة بأن تؤتى خير الثمرات لو أن تنفيذها جرى بهمة تعادل همة الدعاية التى صحبتها أول إعلانها . لكن اشتغال رئيس الوزارة بالمفاوضات من ناحية ، واعتبارات الميزانية من ناحية أخرى ، جعلتا الهمة التى بدأت بها تفتر شيئاً فشيئاً ثم تزداد فتوراً كلما شعرت الوزارة بعقبات تقف فى سبيلها وتهدد مركزها .

وكان مجرى المفاوضات يهدد مركز الوزارة أحياناً . وقد اختلف أعضاء هيئة المفاوضة عند بحث مسألة السودان اختلافاً اضطر معه إسماعيل صدقى (باشا) إلى تقديم استقالة الوزارة فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٦ . وأراد الملك أن تتألف وزارة مؤتلفة برياسة شريف صبرى (باشا) يشترك فيها الوفديون . لكن هذه الفكرة لم تنفذ لأسباب مختلفة ، منها أن القصر لم يكن متحمساً لها . دعانى الملك فى هذه المناسبة لمقابلته ، فلما كنت فى حضرته ذكر لى أنه كلف شريفاً بتأليف وزارة يشترك فيها الوفد بأعضاء ثلاثة ليس رئيسه منهم ، ويشترك فيها السعديون والدستوريون ، فيكون النقراشى (باشا) وسعدى معه ، وأكون أنا ودستورى معى من أعضائها . وكان جوابى أننى عاهدت الله ونفسى ألا أكون وزيراً أبداً ، وأننى لا أنقض عهداً قطعته . وقال الملك : قابل شريفاً وتكلم معه .

ولعل إجابتى هذه ، وإن وافقت هوى الملك فى أمر تأليف الوزارة الجديدة ، لم تعجبه صيغتها ، كما لم تعجبه صيغة كثير من إجاباتى فى ظروف مختلفة .

فلما قابلت شريف (باشا) صبرى بمنزل سرى (باشا) فى المساء لم نتفق . وقد ذكر لى حسن يوسف (بك) رئيس الديوان بالنيابة ، فى الغداة ، أنه سر بعدم الاتفاق ، ولكنه كان يود أن يجىء إخفاق الفكرة من ناحية الوفد حتى لا يتهم القصر بأنه عمل لإخفاقها .

ورفض الملك استقالة صدقى (باشا) ، وعادت وزارته تعالج شئون الدولة . لكن الخلاف فى هيئة المفاوضة كان قد بلغ حداً تعذر معه الاتفاق على شىء . وكانت الوزارة قد عدلت واشتركت فيها الهيئة السعدية . ورأى صدقى (باشا) أن يسافر إلى لندن ، وأن يتصل مباشرة بوزير الخارجية البريطانية لإتمام المفاوضات ، وطلب أن أسافر ويسافر النقراشى (باشا) معه بوصفنا رئيسى الحزبين المشتركين فى الوزارة . ورفضت هيئة المفاوضة إقرار هذا الرأى ، فسافر صدقى (باشا) ووزير الخارجية إبراهيم عبد الهادى (باشا) إلى لندن ، ممثلين لهيئة الوزارة لا لهيئة المفاوضة ، وانتهيا إلى مشروع اتفاق وقعاه ووقعه مستر بيفن بالحروف الأولى من أسمائهم ، وعرف من بعد بمشروع « صدقى — بيفن » .

فلما عادا إلى مصر ، دعيت هيئة المفاوضة للاجتماع كى تبدى رأيها فى المشروع ، فتبين أن الخلاف القديم جعل التعاون بين أعضائها ، والتعاون بينها وبين الوزارة مستحيلا . عند ذلك حلها صدقى (باشا) اكتفاء بعرض المشروع على البرلمان . وقد أفادت المعارضة من هذا الإجراء ، واتخذته دليلا على أن المشروع لا يحقق مطالب مصر . وأيد المخالفون من أعضاء الهيئة المنحلة هذا التصوير فزاد مركز صدقى (باشا) ومركز الوزارة كلها دقة وحرجاً .

وأعان المعارضة على الاشتداد فى مهاجمة الوزارة ، التجاء صدقى (باشا) إلى الشدة فى معاملة الصحف بحجة مقاومة الشيوعية وما يتصل بها من نزعات يسارية ، وإلى اعتقال من ينسب إليهم نشاط شيوعى اعتقالا شبه عرفى .

وقد استندت الوزارة لتسويغ الشدة فى معاملة الصحف إلى فقرة وردت فى مادة الدستور الخاصة بحرية الصحافة تبيح إنذار الصحف أو تعطيلها بالطريق الإدارى إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى ، وحاولت أن تبسط سلطانها فى الإنذار والتعطيل إلى مدى أوسع من الشيوعية والنزعات اليسارية ، حتى لقد قال رئيس لجنة القضايا إذ ذاك من فوق منبر مجلس الشيوخ : إن مسائل الزواج والطلاق والميراث وما إليها تدخل فى مدلول كلمتى (النظام الاجتماعى) الذى تشير إليه المادة . وقد اضطررت أنا أن أتلو يومئذ من منصة رياسة الشيوخ بياناً أدفع به هذا التفسير وأدافع عن حرية الصحافة ، وأعيد إلى الأذهان أن الفقرة التى تستند إليها الحكومة إنما أقحمت على المشروع الذى وضعته

لجنة الدستور فى سنة ١٩٢٢ لمقاومة الشيوعية ، فهى استثناء من نص المادة الذى يحظر مراقبة الصحف وإنذارها أو تعطيلها بالطريق الإدارى ، ولا يصح أن يتجاوز الاستثناء حدوده بحال ، بل يجب أن يبقى محصوراً فى أضيق هذه الحدود .

أدت هذه الأحوال مجتمعة إلى تبلبل الأفكار وشيوع القلق ، وإضراب طلاب الجامعة ، وتعدى الأمر إلى أعمال إجرامية منكرة : كانت القنابل تلقى فى غسق الليل فى الشوارع أو فى أحياء تجارية ، فيدفع تفجرها فى النفوس الرعب والفزع . وألقيت قنابل أمام مساكن مأهولة فأحدثت من الأضرار ما زاد الناس رعباً وهلعاً . عدت إلى منزلى ذات مساء ، فلما استقر بى المقام سمعت نفير عربتنا الخاصة إيذاناً باقترابها من المنزل . وبعد لحظة سمعت دوياً مزعجاً نشأ عن تفجر قنبلة أمام باب المنزل . وتبين حين التحقيق أن قنبلة أخرى كانت موضوعة فى الطريق على مقربة من القنبلة الأولى ولم تنفجر .

تعددت هذه الحوادث ، وجعلت الناس فى العاصمة وفى الأقاليم يشعرون بأن الوزارة عاجزة عن حفظ الأمن ، وأنها يجب أن تستقيل .

استقالت وزارة صدقى (باشا) إثر هذه الحوادث . وكانت قبل ذلك قد لجأت إلى مجلس النواب وعرضت عليه مشروع « صدقى – بيفن » فأقره . وكان النقراشى (باشا) بين الخطباء الذين تكلموا يؤيدون المشروع . فلما قبل الملك استقالة صدقى (باشا) عهد إلى النقراشى (باشا) فى تأليف الوزارة ، فألفها من الأحرار الدستوريين والسعديين دون غيرهم من الأحزاب أو من المستقلين . وظن بعضهم يومئذ أن اختيار النقراشى (باشا) لرياسة الوزارة ، بعد أن أعلن قبوله مشروع « صدقى – بيفن » له مغزاه . لكن الأحرار الدستوريين كانوا قد أبدوا على مشروع « صدقى – بيفن » تحفظات . وكان ما حدث من اختلاف هيئة المفاوضة مع صدقى (باشا) على مسألة السودان قد أقنع الناس بأن ما ورد فى المشروع بشأنها لا يمكن الاطمئنان إلى صيغته . لذلك كله لم يكن للنقراشى (باشا) بد من استئناف المفاوضات . ولم ترفض إنجلترا ما طلب من ذلك لأنها جرت فى سياستها منذ ١٩٢٢ على ألا ترفض المفاوضة إذا طلبتها مصر .

والواقع أن الإنجليز كانوا حريصين فى ذلك الحين على جلاء قواتهم عن قناة السويس تخفيفاً لأعباء دافع الضرائب البريطانى ، ولأن القناة لم يبق لها من الأهمية الاستراتيجية بعد التطور الذى حدث فى أسلحة الحرب مثل ما كان لها من قبل . ولتثبت حسن نيتها نقلت قواتها من القاهرة والإسكندرية إلى منطقة قناة السويس ، واحتفلت وزارة النقراشى

(باشا) بهذا النقل ، وعدته فألا حسناً بنجاح المفاوضات التى استأنفها رئيسها .

على أن ما قام به النقراشى (باشا) من مباحثات ، ثم ما قام به أحمد خشبة (باشا) وزير الخارجية من مسعى لتنظيم الحكم فى السودان – ذلك كله لم يسفر عن نتيجة مقبولة . وتداول ساسة مصر المؤيدون للحكومة النظر فى موقف مصر بعد إخفاق المفاوضات ، واستقر رأيهم على أن تلجأ مصر إلى مجلس الأمن تعرض خلافها مع إنجلترا عليه . وعرض الخلاف بالفعل فى أشهر الصيف من سنة ١٩٤٧ . وبعد جلسات وخطب عديدة انتهى المجلس فى ١٠ سبتمبر إلى قرار بتأجيل المشكلة إلى أجل غير مسمى ، مع الاحتفاظ بها فى جدول أعماله ، وللطرفين المتنازعين ، ولمن شاء ، أن يثيرها من بعد على النحو الذى يراه .

وعاد النقراشى (باشا) بعد ذلك إلى مصر ، وبعث الملك إلى المطار بعربة ملكية أقلت وزيره الأول إلى القصر . فقابله الملك وأصدر إليه نطقاً ملكياً بأن أحداً لم يخدم مصر كما خدمها هو[1] .

اطلعت على قرار مجلس الأمن بتعليق المسألة المصرية وأنا على ظهر الباخرة مسافر إلى نيويورك أرأس وفد مصر لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة . وكانت هذه الجمعية ستنظر مسألة جد خطيرة عند الدول العربية كلها . كانت ستنظر التقرير الذى وضعته لجنة شكلتها فى دورة خاصة لحل مشكلة فلسطين ومكان العرب واليهود فيها .

لم تعهد الجمعية العامة للجنتها السياسية بنظر هذه المسألة ، بل ألفت لجنة خاصة تقديراً لما لها من جليل الخطر فى الحياة الدولية . وقد استمرت اللجنة الخاصة تبحث الموضوع وتناقشه وتحاول إيجاد حل يرضاه العرب واليهود طيلة الثلاثة الأشهر التى امتد إليها انعقاد الجمعية العامة فلم توفق إلى هذا الحل ، فأحالت المسألة على الجمعية العامة . وبعد مناقشتها قررت الجمعية إنشاء دولة إسرائيل بأغلبية لم تبلغ الثلثين من عدد الأعضاء الحاضرين ، وذلك لكثرة الممتنعين عن التصويت . مع ذلك اعتبر القرار بإنشاء دولة إسرائيل صحيحاً متفقاً مع ميثاق الأمم المتحدة ! ![2] .

فكرت طويلا وأنا فى طريق عودتى إلى مصر فى هذا الموقف الذى أثارته الأمم المتحدة فى الشرق الأوسط بالنكوص عن إصدار قرار موضوعى فى المسألة المصرية ، وبإصدار قرار بإنشاء دولة إسرائيل ، ورأيت أن البلاد الشرقية يجب أن تتخذ لها موقفاً خاصاً فى المعترك

---

(١) تفصيل ما حدث فى المفاوضات وفى مجلس الأمن مدون فى الجزء الثالث من هذه المذكرات .

(٢) تاريخ المسألة الفلسطينية وأطوارها مشروحة فى الجزء الثالث من المذكرات .

الدولى يعاونها على تحقيق استقلالها وسيادتها . وزادنى إمعاناً فى هذا التفكير ما لمسته خلال ثلاثة الأشهر التى أقمتها فى أمريكا من توتر العلاقات بين الكتلتين الشرقية والغربية توتراً أثار فى الولايات المتحدة هستريا الحرب وجعل ساستها وصحافتها يندفعون يريدون القضاء على روسيا السوفييتية قبل أن تستعد لمهاجمة بلادهم أو تستعد للدفاع عن نفسها .

إننا حلفاء الدول الغربية . وبعبارة أصدق تصويراً للواقع : إن أكثر البلاد الشرقية ، والبلاد العربية كلها ، واقعة فى دائرة النفوذ الغربى . فإذا وقعت حرب بين الكتلتين الغربية والشرقية ، ونحن فى هذا الموقف ، تلقينا صدمتها الأولى ، وكنا طوال الحرب فى مثل موقف بلجيكا فى الحربين العالميتين الماضيتين . فإذا لم تحترم هذه الدول الغربية حريتنا وسيادتنا كاملتين فى أثناء السلام ، وكنا سنبقى كما نحن فى دائرة النفوذ الأجنبى ، فما أجدرنا أن نعدل نهائياً عن التفكير فى الاستقلال والسيادة والحرية والرخاء . وهذا ما لن نرضاه . ويجب لذلك أن نفكر فى إنشاء كتلة جديدة تضم شعوب الشرق الأوسط وشعوب المحيط الهندى ، تكون سياستها الوقوف بمعزل عن الكتلتين ، واكتفاء كل واحدة من دول هذه الكتلة الجديدة بالدفاع عن نفسها إذا هوجمت . ذلك أحفظ لكرامتنا جميعاً ، وأحفظ للسلام العالمى .

كذلك فكرت ، متأثراً بما شهدته فى اجتماع الأمم المتحدة . وقد أعلنت إنجلترا إلى هذه الأمم أنها قررت إنهاء انتدابها على فلسطين وسحب قواتها منها فى موعد نهايته ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ ، وتركت لليهود وللعرب مواجهة الموقف الذى ينشأ عن تنفيذ قرارها . وكان اليهود بعد قرار الأمم المتحدة يعدون العدة لإنشاء دولتهم . وكان وزراء خارجية الدول العربية يجتمعون يفكرون ما عساهم يصنعون للحيلولة دون إنشاء هذه الدولة . وكان النقراشى (باشا) مصراً إزاء هذا الموقف على ألا يلجأ إلى القوة المسلحة حتى لا يدفع الجيش إلى حيث تكون القوات البريطانية المرابطة فى منطقة قناة السويس وراء ظهره .

ولو أن الأمر فى مصر كان للنقراشى (باشا) وحده ، لبقى على إصراره ذاك . لكن الأمر فى الواقع لم يكن كذلك .

أشرت إلى أن الملك فاروقاً بدأ بعد انتهاء الحرب فى أوربا وفى الشرق الأقصى ، يعمل على توطيد سلطانه المطلق ، فأنشأ منصب المستشار الصحفى للديوان الملكى بغير علم الوزارة ولا رأيها ؛ ثم إنه اتجه بتفكيره إلى أن يتولى بنفسه زعامة الدول العربية من غير أن يكون لوزرائه رأى فى الأمر أو كلمة . ولهذا الغرض جمع ملوك الدول العربية ورؤساء جمهورياتها بمزارعه الخاصة بإنشاص ، وتداول معهم الرأى فى شأن هذه الدول ومصيرها . وحضر هذا

الاجتماع عبد الرحمن عزام (باشا) الأمين العام لجامعة الدول العربية . وآثر صدقى (باشا) ، حرصاً منه على صفاء جو المفاوضات ألا يعترض على اجتماع إنشاص فسكت عنه .

وقد شجع الملك فى اتجاهه المطلق أن بلغ الخلاف بين الأحزاب المصرية مبلغاً استعصى معه جمع كلمة الأمة حين كان الخطر الذى يقتضى اتقاؤه جمع الكلمة ماثلا أمام كل عين . لما لم تنته مفاوضات النقراشى (باشا) وخشبة (باشا) مع إنجلترا إلى نتيجة ، واجتمع الرأى على الاحتكام إلى مجلس الأمن ، قدرت أن وحدة الأمة فى وزارة قومية أكفل بنجاح مسعاها . وخاطبت فى الأمر كثيرين ممن كانوا يحضرون إلى مكتبى برئاسة الشيوخ . وحضر عندى ذات صباح حسن (بك) يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، وأخبرنى أن الملك يرحب بتأليف وزارة قومية ، ويرى أننى أقدر من غيرى على إقناع الوفديين وسائر الأحزاب بقبول الفكرة . ودعوت إلى مكتبى لطفى السيد (باشا) ، وواصف غالى (باشا) ، وزكى العرابى (باشا) وصبرى (باشا) أبو علم . وخاطبتهم فى الأمر ، فاقتنع الأولان لأنهما مستقلان ، واستمهلنى الآخران ، وهما وفديان ، للتفكير فيه . وفى الغد أبلغنى صبرى (باشا) أبو علم أن الوفد يرفض هذه الدعوة لاقتناعه بأنها غير مخلصة ، وأن الوزارة القومية إذا تألفت وحققت جلاء القوات البريطانية عن مصر ووحدة مصر والسودان ، فستقال هذه الوزارة أو تستقيل ، وسيسخر الملك من الوفديين ويقصيهم عن الحكم إلى غير عودة . وعبثاً حاولت إقناع سكرتير الوفد بأن هذا التفكير غير مستقيم ، وبأنه لو صح لزاد الوفد قرباً من قلب الشعب ، ودمغ خصومه بشر ما يدمغ به سياسى ، بالنفاق والكذب جرياً وراء الحكم وحرصاً عليه .

آمن الملك من يومئذ بأن الأحزاب التى تأبى أن تجتمع لمصلحة وطنية عليا لا سبيل إلى اجتماع كلمتها ضد ما يكسبه لنفسه من سلطان مطلق . وكان قد آمن من قبل بأنه يستطيع أن يفعل ما يشاء ما أمن تدخل إنجلترا فى شئونه . ذلك بأنه كان يظن إلى يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ أن محبة الشعب له وتعلقه بشخصه يصدان إنجلترا عن التعرض لذاته أو لعرشه . فلما رأى ما حدث فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ورأى الشعب يستقبل الأمر الجلل بما استقبله به ، فقد إيمانه بالشعب ، وحسب أنه يستطيع أن يحكمه حكماً مباشراً إذا أمن جانب الإنجليز مؤمناً – كآبائه – بأن الشعب المصرى لين العريكة سهل القياد .

أذكر يوماً قابلته وجرّ الحديث إلى ذكر ٤ فبراير ، فأبديت أسفى لما حدث يومئذ ، فقال : لا تأسف . لقد علمنى هذا الحادث درساً لن أنساه .

وما أحسبه قصد بعبارته هذه غير المعنى الذى أشرت إليه .

وكان طبيعياً أن يتجه فاروق للسطان المطلق وقد وجد ما يدفعه إليه ويشجعه عليه . فتاريخ مصر الحديث يميل به إلى هذا السلطان وإلى مقاومة كل قوة تقف فى سبيله . ألم يكن جده الأعلى محمد على قد فرض نفسه حاكماً مطلقاً بعد أن وصل إلى « باشوية » مصر بإرادة الشعب المصرى ، ثم أدت به نزعته الفردية فقاوم متبوعه سلطان آل عثمان حتى لا تقف قوة فى سبيل إرادته . وكان موشكاً أن يبلغ ما أراد لولا أن قاومته السياسة الأوربية وحاربته ؟ ! أو لم يكن جده إسماعيل مثال الحاكم الفرد الذى لا يعرف لسلطانه حداً ولا قيداً ، فكانت إرادته العليا وكانت كلمته أمرًا نافذاً وقانوناً يخضع الكل له ؟ وظل ذلك شأنه حتى اصطر تحت ضغط الحوادث الدولية إلى التظاهر بالاعتماد على الشعب والتسليم بحقوقه برغم ازدرائه هذا الشعب وإنكاره وجوده . وقد انتهت به نزعاته ومداوراته إلى أن استجاب السلطان العثمانى إلى ما طلبته الدول الكبرى فخلعه عن عرش مصر .

وكان لوالده الملك فؤاد مثل هذه النزعة ، وإن بقيت حبيسة فى السنوات الأولى من عهده ، لأنه جاء إلى العرش بعد أن بلغ الخمسين من سنه ، وجاء إليه بقوة الحماية البريطانية التى فرضت على مصر منذ بدأت الحرب العالمية الأولى فكان الأمر فى أثناء تلك الحرب إلى السلطة العسكرية البريطانية . فلما انتهت الحرب واستخلصت مصر من إنجلترا الاعتراف باستقلالها وسيادتها ، حاول أن يفوز بالنصيب الأوفى من ثمرات هذا الاعتراف ، وأن يوسع حقوق الملك فى الدستور ، وأن يمدها من بعد إلى ما وراء نص الدستور . ولهذا ظلت صلاته بالساسة المصريين قائمة على الحيطة والحذر .

شاب لما يبلغ السابعة والعشرين ، هذه وراثته ، طبيعى أن يكون النزوع إلى السلطان المطلق بعض فطرته . فإذا أحاطت به منذ نعومة أظفاره بيئة شجعت أثرته ، ثم توفى والده ولما تسعده دراسته بحظ من الحكمة يخفف من هذه الأثرة ، كان طموحه إلى الانفراد بالسلطان عظيماً .

قص علىّ عزيز (باشا) المصرى ، وكان قد سافر إلى إنجلترا قبيل وفاة الملك فؤاد مشرفاً على تعليم فاروق ، أن المحيطين بولى العهد كانوا يسارعون إلى إرضاء أهوائه ونزوات شبابه ، وأن رائده حسنين (بك) — الذى أصبح من بعد حسنين (باشا) رئيس الديوان — كان لا يصده دون الاندفاع إلى ما يطفئ نوازع هذا الشباب . فلما تولى الملك بعد أبيه ، بالغ المحيطون به فى تملق شبابه وفتوته . فكانوا يقولون له : إنه وحده الذى يستطيع أن ينهض بالبلاد ويدفع إليها من شبابه أسباب الوثبة والفتوة ؛ وكانوا يقولون له : إن الساسة فى مصر قد نشأوا فى عهد الاحتلال البريطانى والحماية البريطانية وظلوا متأثرين بتفكير ذلك العهد

وعقليته ، وأن البلاد يعوزها دم جديد وعقلية جديدة . وهذا الدم وهذه العقلية موجودان فيها ولكنهما بحاجة إلى من يبعثهما ويبرزهما ، وفاروق الشاب الحكيم يستطيع ذلك ولا يستطيعه غيره ؛ وكانوا يقولون له : إن أجداده هم الذين أنشأوا مصر الحديثة من العدم ، وهم الذين انتشلوها من وهدة الفناء إذ كادت تتردى فيها لعهد المماليك ، وأنه وارث هذا التراث المجيد وصاحب الرسالة ببعث الشرق كله وإتمام المعجزة التى حاولها جده محمد على ثم حالت الأقدار دونها .

كانوا يقولون له ذلك وأشباهه من القول ، فكان يصدقه ويفتتن به ، وكان لذلك يمقت كل من يذكره بأنه ما يزال فى بدء شبابه ولما تنضج التجارب حكمته ، أو أنه بحاجة إلى أن يدرس ليتم تعليمه ، أو أن من الخير له وللبلاد أن يسمع لمشورة الساسة القدامى وأن يفيد من تجاربهم . كان لا يطيق هذا الكلام ويضيق بصاحبه قدر ما كان يفسح صدره للملقين الذين لا يفتأون فى ملقهم يكررون له أنه الحكمة مجسمة ، وأنه يرى بعين بصيرته ما لا يراه غيره بعلمهم وتجاربهم وسنهم وخبرتهم .

نشبت الحرب العالمية الثانية ولما يكن فاروق قد بلغ العشرين من سنه . وأدت الظروف إلى بقاء مصر دولة غير محاربة . وقد سمعت الملك غير مرة يقول إنه هو الذى رسم هذه السياسة وأمر بتنفيذها ، وأن أحداً غيره لم يكن يفكر فيها . هذا مع أنه كان يرى فى سنة ١٩٣٨ أن يتولى بنفسه قيادة الجيش المصرى وأن يتخذ مقر قيادته على حدود مصر وبرقة . لكن أطوار الحرب غيرت من هذا الاتجاه . فقد رأى المصريون تقدم الألمان السريع واستيلاءهم على بولونيا ثم على البلجيك وهولندا والدانمرك . عند ذلك بدأ المسئولون يتزعمهم الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر ، يقنعون الملك بأن تبقى مصر بعيدة عن الحرب فلا تعلنها . مع ذلك ظل الرأى فى دخول مصر الحرب أو بقائها دولة غير محاربة يتأرجح حتى أقنع حسن (باشا) صبرى الإنجليز بأن مصلحتهم تقضى ببقاء مصر قاعدة حربية آمنة غير محاربة .

ولو أن الملك توافرت له حكمة السن وتجاربه ، وصدق المشورة من حاشيته والمحيطين به ، لما أدت نزعته إلى السلطان المطلق لبرم الشعب المصرى أو عدم رضاه . فهذا الشعب طويل الاحتمال ، غير ميال للثورة إلا أن تفيض الكأس ولا يبقى فى قوس الصبر منزع . لكن نزعته هذه ، وشبابه المبكر ، وتمليق المتملقين ، ومكانة العرش ، كل ذلك دفعه إلى نوع من عدم المبالاة ظهر أول ما ظهر فى حياته العائلية . أذكر يوماً من سنة ١٩٤٠ لقيت فيه حسن (باشا) صبرى رئيس الوزارة وهو فى مكتبه بوزارة الخارجية ، وفيما نتحدث ذكر لى أن سير مايلز

لامبسون ، السفير البريطانى ، أبلغه فى الساعة الحادية عشرة من صباح ذلك اليوم ، أن نزاعاً حاداً قام بين الملك فاروق والملكة فريدة فى الساعة الثالثة من صباح اليوم نفسه وقص عليه ماتبادله الزوجان من عبارات لا تخلو من قسوة لعل من أسبابها أن الملك رزق من فريدة (صافيناز) ثلاث بنات ولم يرزق ولى عهد .

فلما انتهت الحرب ازداد الملك اندفاعاً مع أهوائه ، فكان كثير ما يرتاد (الكباريهات) ويجالس فيها مختلف الطبقات ، ومن حوله حاشيته بوللى وكريم ثابت وحلمى حسين ، وكان يقضى معظم لياليه يقامر بنادى السيارات بالقاهرة شتاء وبالإسكندرية صيفاً . وقد غامر بعضهم بتنبيهه إلى ما قد يجره ذلك من نتائج ، فكان يسخر من هذا التنبيه ويقول : أنا أعلم أنه لن يبقى فى العالم بعد سنوات إلا خمسة ملوك ، ملك إنجلترا وأربعة الملوك المصورة فى ورق اللعب .

وأدت به هذه الحال إلى أنه لم يكن يحفل برجال دولته ، بل كان يزدريهم ويقول إنه يكفيه أن يشير إلى أى منهم بإصبعه ليلبى الإشارة طائعاً شاكراً . كنت بروما صيف ١٩٤٨ أحضر مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى . وفيما أنا غائب عن مصر هاجمتنى جريدة (أخبار اليوم) برغم اشتراك حزبى فى الوزارة مهاجمة لم أعرف لها سبباً . فلما عدت إلى مصر وقابلت الملك وقصصت بإيجاز ما حدث بروما رأيته انتقل بالحديث ، ودار بيننا حوار أذكر منه مايلى :

الملك : إنت يا هيكل جعلت الناس يقولون إنك طامع فى رياسة الوزارة .

أنـــا : من هم هؤلاء الناس ؟ أنا لا أعرف أحداً قال ذلك غير (أخبار اليوم) .

الملك : كلا ؛ بل هناك آخرون كثيرون .

أنسا : وإذا كنت أطمع فى رياسة الوزارة ، (فجلالة) الملك هو الذى أتوجه إليه بهذا المطمع . فهل سمعتم منى (جلالتكم) شيئاً من هذا ؟ ! وهل ذكر أحد (لجلالتكم) أننى طلبت إليه أن يخاطبكم فيه ؟ ! إننى لا أرفض رياسة الوزارة إذا رأيتم (جلالتكم) يوماً أن للبلاد مصلحة فى ذلك . لكننى أؤكد لكم أننى لا يعنينى أن أكون يوماً رئيساً للوزارة ، ولا يعنينى أن أكون كما أنا اليوم رئيساً للشيوخ . وأسعد ساعة عندى أن أجلس إلى مكتبى أؤلف كتاباً تطمئن إلى تأليفه نفسى .

وبعد هنيهة صمت أردفت : وهل تحسبون (جلالتكم) أن رياسة الوزارة فى مصر مركز محسود ؟ . . حسب رئيس الوزارة فى مصر متاعب زملائه ، ومطالب أعضاء البرلمان ،

ومطاعن الصحف ، والمشاكل التى تواجهه من كل جانب . فإذا لم تكن هناك خدمة للبلاد ترونها (جلالتكم) فى إسناد الوزارة لشخص بذاته فما أغنى العاقل عن أن يواجه كل هذه المتاعب .

بعد هذا الكلام افترت أسارير الملك ثم قال : على كل حال يستطيع رئيس الوزارة إذا عز عليه مواجهة الموقف أن يستقيل . ولكن ؛ ماذا يستطيع الملك أن يفعل ؟

قلت مبتسماً : وهل كان لى شأن فى أن تولد (جلالتكم) ملكاً .

وابتسم الملك ، وانتقلنا إلى حديث آخر . لكن مفاجأته إياى بهذا الحديث كانت نذيراً بكلام لم يقله بعد الذى سمعه منى ، فطالما سمعت من وزراء عبارات وجهها الملك إليهم لا يساوى البقاء فى الوزارة سماعها .

وكان موقف الملك من وزارته بعد قرار الأمم المتحدة إنشاء دولة إسرائيل وتمهيد اليهود لهذا الإنشاء أشد إيضاحاً لاستئثاره بتوجيه سياسة البلاد من كل ما يمكن أن يرد بالخاطر .

ذكرت أن النقراشى (باشا) كان يأبى أن يلجأ إلى القوة المسلحة للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار . وكان يقول إنه لن يدفع الجيش المصرى إلى حيث تكون القوات البريطانية المرابطة على قناة السويس وراء ظهره . وظل ذلك موقفه إلى يوم ١١ مايو سنة ١٩٤٨ . وبين عشية وضحاها تغير هذا الرأى فجأة . فى يوم ١٢ مايو طلب النقراشى منى عقد البرلمان فى جلسة سرية ليطلب دخول القوات المصرية المسلحة أرض فلسطين . وعلم الناس بعد قليل أن وزير الدفاع الفريق محمد حيدر (باشا) ، رجل الملك وياوره الخاص ، تلقى أمراً من الملك مباشرة فأمر فرق الجيش المصرى باجتياز الحدود إلى أرض فلسطين دون أن يعلم رئيس الوزراء ومن غير أن ينتظر قرار البرلمان أو قرار مجلس الوزراء . ذلك بأن حيدر كان جندياً وكان يفهم أن نص الدستور بأن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة لا يتقيد بأن الملك يستعمل سلطته بواسطة وزرائه ، ومن ثم كان يفرض على نفسه ، وهو وزير الحربية ، أن ينفذ أوامر القائد الأعلى من غير انتظار لرأى رئيس الوزارة أو لرأى مجلس الوزراء .

كان اجتياز القوات المصرية الحدود إلى أرض فلسطين على هذا النحو عملا مخالفاً للدستور ، أقل ما يجزى به أن يستقيل وزير الحربية ، وأن ترتد القوات المصرية إلى أرض مصر حتى ينظر البرلمان الأمر ويصدر قراره بشأنه . فإن لم يحدث ذلك فقد كان واجباً أن تستقيل الوزارة وأن تعلن إلى الشعب من فوق منبر البرلمان أنها قدمت استقالتها حتى لا تحمل وزر هـذا الاعتداء على الدستور . لكن النقراشى (باشا) نظر إلى الأمر غير هذه النظرة ، فتجاهل ما حدث ، وتقدم إلى البرلمان وكأن الأمور تسير فى مجراها الدستورى ، وعرض عليه

معلومات غير دقيقة أدت إلى موافقة كل من المجلسين على إعلان الحرب على إسرائيل . ولعله أراد بذلك تغطية الملك ، ولعل اعتبارات أخرى جاوزت فى نظره احترام الدستور هى التى جعلته يغضى عن هذا الاحترام .

أقول اعتبارات أخرى وأقصد الوضع الداخلى فى البلاد . فقد كانت الأمور فيها تتطور فى اتجاه يدعو إلى كثير من القلق ومن الحذر ومن التفكير . وقد بلغ من هذا التطور أن أضرب رجال البوليس – حفظة الأمن فى البلاد – عن القيام بواجبهم ، واضطر حيدر (باشا) إلى إنزال قوات الجيش لحفظ الأمن فى القاهرة والإسكندرية ، ثم اضطر إلى تسوية مشكلة البوليس بأمر الملك على نحو يختلف مع اتجاه رئيس الوزراء .

والالتجاء إلى الحرب ، لصرف الأنظار عن المشاكل الداخلية ، سياسة لجأت إليها الدول الدكتاتورية مراراً فى التاريخ القديم والحديث .

أياً ما تكون الاعتبارات التى جاوزت احترام الدستور فى نظر النقراشى فإن ما سبق يشهد بأن الوزارة لم تكن فى مصر منفردة بمسئولية الحكم ، وأن القصر كان له السلطان الأعلى ، حتى لقد عبر صديق فى ذلك الموقف بأن فى مصر سلطتين ، إحداهما سياسية هى سلطة القصر ، والأخرى إدارية هى سلطة الوزراء ، وأن السلطة الإدارية تنفذ أوامر السلطة السياسية من غير مناقشة جدية ومن غير اعتراض .

والواقع أن سلطان القصر تجاوز رسم السياسة العامة إلى التدخل فى شئون الحكم جليلها ودقيقها ، وكان أشد تدخله فيما يتصل برغبات الملك ومطالبه . وكان سلاح إقالة الوزارة أو دفعها كارهة للاستقالة هو ما تخشاه بعض الوزارات وما ترتعد منه فرائص بعضها .

بل لقد حاول القصر التدخل فى شئون الهيئة التشريعية ، مع أنه لا سلطان له عليها إلا فى حدود ضيقة وأوقات محدودة . حدث التجديد النصفى لمجلس الشيوخ فى سنة ١٩٤٦ وانتهت مدة محمود شكرى (باشا) ولم يعين من جديد . وكان محمود شكرى (باشا) رئيساً للجنة المالية بالمجلس ، مشهوداً له بالكفاية والمثابرة والدقة . أما ولم يبق عضواً بالمجلس فقد وجب أن تنتخب اللجنة رئيساً لها مكانه . وتداولت مع أعضاء اللجنة فى الأمر واستقر رأينا على اختيار حسن صادق (باشا) وزير المالية الأسبق رئيساً للجنة . وفى اليوم الذى تحدد لانتخاب الرئيس دق جرس التليفون وحدثنى حسن (بك) يوسف رئيس الديوان بالنيابة وقال فى تلطف زائد : أيسمح (معالى) الرئيس أن نقترح عليه رئيساً للجنة المالية مكان شكرى (باشا) ؟ وأجبته على الفور : لقد تم اختيار حسن (باشا) صادق . عند ذلك قال : حسن

(باشا) رجل عظيم. وانتهت المحادثة ولم يخاطبني أحد شخصياً من بعد في أمر مما يجرى بمجلس الشيوخ.

أما تدخل القصر لدى الوزراء فيما يتصل برغبات الملك ومطالبه فكان متصلا، لأن رغبات الملك ومطالبه كانت متصلة. أراد الملك أن ينزع أطيان الأوقاف الخيرية من وزارة الأوقاف لتتولى الخاصة الملكية إدارتها وتستولى على أجر نظرها. وكان على عبد الرازق (باشا) قد خلف أخاه مصطفى (باشا) وزيراً للأوقاف. فلما أبلغ هذه الرغبة الملكية اعترض عليها لما فى إقرارها من معنى الاعتراف بأن وزارة الأوقاف سيئة الإدارة. ولا يملك وزير أن يوقع إقرارا ينطوى على مثل هذا المعنى. لكن اعتراضه لم يقف دون تنفيذ إرادة الملك. وكان ذلك يسيراً، فوزير الأوقاف وكيل فى إدارة هذه الأوقاف بتوكيل يوقعه الملك عند تأليف كل وزارة؛ فحسبه وهو الأصيل أن يعهد إلى غير الوزارة بإدارتها ليسقط التوكيل. وكذلك فعل. فقد أصدر أوامر ملكية بضم الأوقاف التى يريد ضمها إلى الخاصة الملكية واحداً بعد الآخر. ولم يستطع وزير الأوقاف إلا أن يبلغ رئيس الوزارة ما حدث، ولم ير رئيس الوزارة أن يجعل من هذه المسألة سبب أزمة قد تنتهى إلى إقالته أو إلى استقالته.

لم يكن الأمر بهذا القدر من اليسر فيما سوى الأوقاف. وقد حدث غير مرة أن وقف بعض الوزراء فلم ينفذوا ما أبلغوا أن رغبة الملك أو أن أمره متجهان إلى تنفيذه. وكانت مثل هذه المواقف تحسب على الوزراء الذين يقفونها. وحسابها عليهم كان يميل بوزراء آخرين إلى المسارعة لإجابة ما يطلب إليهم، بل إلى اقتراح ما يحسبونه يرضى الملك وإن لم يطلبه. وهذا الطراز الأخير من الوزراء كان يلتمس الزلفى لدى القصر بالتقرب إلى هذا أو ذاك من رجال الحاشية يظنونهم مقربين من الملك قريبين إلى قلبه. وكان الأستاذ كريم ثابت فى مقدمة هؤلاء المقربين القريبين، ثم كان محمد حسن السليمانى خادم الملك الخاص (الشماشرجى) من هؤلاء المقربين الذين يلتمس بعض الكبراء الزلفى إليهم.

وقد سرت عدوى هذه الزلفى من الوزراء إلى الموظفين كباراً وصغاراً، فكان وكيل الوزارة أو سكرتيرها العام أو مدير المديرية، بل كان بعض رجال القضاء، يرون من أسباب ولائهم للقصر أن يتجاوزوا رؤساءهم وأن يتجاوزوا وزيرهم وأن يذهبوا إلى القصر يعرضون عليه ما يحسبونه ينال الرضا السامى وما يترتب عليه من رقى وطمأنينة إلى نعمة الحياة.

وكانت بعض الوزارات والإدارات تتبع القصر تبعية شبه رسمية. كان ذلك شأن وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، والمعاهد الدينية. وكانت هذه التبعية ترجع إلى عهد قديم، وكان الحرص عليها سبباً فى تعديل بعض مواد المشروع الذى وضعته لجنة الدستور

فى سنة ١٩٢٢ . لكن هذه التبعية للقصر كانت تتعلق بالسياسة العامة ولا تتناول التفاصيل . فلما اتجه فاروق إلى الاستئثار بالسلطان انحدرت التبعية لتتناول أصغر التفاصيل ، حتى لقد أخبرنى اللواء أحمد عطية (باشا) ، وكان وزيراً للدفاع فى وزارة النقراشى (باشا) ، أنه لم يكن يستطيع أن يقبل طالباً استثناء بالكلية الحربية إلا إذا عرض ذلك على القصر فأقره .

وكان الكثير جداً من وظائف الدولة يحتاج التعيين فيه أو الترقية إليه إلى صدور مرسوم بهذا التعيين أو بهذه الترقية . ولم يكن بد من الاتفاق سلفاً مع القصر ليصدر المرسوم . فالحركات القضائية من تعيين وترقية ونقل ، وحركات المديرين ومن إليهم من رجال وزارة الداخلية ، ممن يحتاج الأمر فى شأنهم إلى صدور مرسوم ، هذا وما إليه من مثله لم يكن يعرض على مجلس الوزراء قبل أن يتفق الوزير المختص عليه مع القصر . فإذا عرض بعد ذلك على مجلس الوزراء ونوقش فيه وأبديت عليه اعتراضات كان الوزير المختص كثيراً ما يقول : « لكننا اتفقنا مع السراى » . فإذا لم يكن الاعتراض جوهرياً جداً تنازل عنه صاحبه حتى لا يعطل العود إلى السراى حركة كاملة .

وكان الوزير الذى لا يرضى الملك عن بقائه فى الوزارة مضطراً للاستقالة . علمت وأنا فى أمريكا فى أخريات سنة ١٩٤٧ أن اللواء أحمد عطية (باشا) وزير الدفاع ، والمهندس عبد المجيد بدر (باشا) وزير المالية استقالا . فلما عدت إلى مصر علمت أن سبب استقالتهما أنهما كانا مع وزيرين آخرين فى ملهى (حلمية بالاس) وكان الملك يرتاد هذا الملهى . فلما رآهما فيه مع زميليهما ، ورأى الزميلين يتركان المكان بعد قليل من دخوله ، ثم رآهما يبقيان زمناً بعد ذلك ، طلب إلى النقراشى (باشا) إخراجهما من الوزارة . وربما كانت لديه أسباب تتعلق برغباته الخاصة لم ينفذاها ، فرأى وجودهما فى هذا الملهى حجة لخروجهما من الوزارة لا يستطيعان دفعها أمام الرأى العام .

هل كان للرأى العام من رد الفعل ضد هذه السياسة وطريقة تنفيذها ما يلفت النظر ؟ لقد كانت جمهرة المطلعين على هذه التصرفات أكثر عناية بما يتعلق بشخص الملك ، فكانوا أكثر اهتماماً بعلاقاته بالملكة ، وبسهراته فى (حلمية بالاس) وفى (أوبرج الأهرام) وفى (سكارابيه) ، وفى نادى السيارات منهم بنزعته إلى الحكم المطلق . وكانت التصرفات الحكومية التى تتعلق بمصالحه المادية أشد إثارة لعنايتهم من اتجاهاته السياسية ، فكان استيلاء الأوقاف الملكية على عشرات الآلاف من الأفدنة التى تديرها وزارة الأوقاف ، وكان ما يماثل ذلك من تصرفات تهدف إلى زيادة الثروة الملكية ، أجل خطراً فى نظرهم من اجتماع

إنشاص ، ومن اتجاه الملك الشخصى لزعامة الدول العربية . وكان بعضهم يلتمس للملك العذر عن سهراته ومغامراته ومقامرته بشبابه الباكر ، وبما للشباب من سلطان على الناس جميعاً وهم فى مثل سنه .

وقد كان للملك عند الرأى العام رصيد ضخم من المحبة والإعزاز منذ اعتلى العرش ، فلم يكن يسيراً أن يتبدد هذا الرصيد فى زمن وجيز ، وبخاصة لأن الحرب العالمية الثانية وتحكم القوات البريطانية وسياسة الحلفاء فى حكم مصر الداخلى بسلطة الأحكام العرفية حالت دون استئثار الملك بالسلطان ، ولأن شعوره كان متفقاً مع شعور الجمهور إلى أن انتهت الحرب . فلما بدأت ميوله تتكشف ، لم يكن طبيعياً أن ينقلب الناس دفعة واحدة من محبته وإعزازه إلى لومه والتثريب عليه . لكن فئات منهم بدأت تهمس ويرتفع همسها ، وبدأت تظهر الأسف على ما يبديه من عدم المبالاة فى مسلكه الشخصى ، وتلوم حاشيته ووزراءه لأن أحداً منهم لا يبصره بما لهذا المسلك من أثر فى نفس شعب مسلم ، سريع إلى النقد وإن كان بطيئاً إلى الثورة .

وكان طبيعياً أن يعمل الوفديون على إذاعة هذا النقد فى طول البلاد وعرضها ما استطاعوا . فقد أقصوا عن الحكم بإقالة وزارتهم بعد خمسة أشهر من تولى الملك سلطته الدستورية فلم يعودوا إليه إلا بسلطان الإنذار البريطانى فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، ثم لم يلبثوا فيه إلا ريثما انتهت الحرب فى أوربا ، فأقصوا عنه مرة أخرى فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ . لذلك كان خصومهم يحاولون الدفاع عن الملك جهد طاقتهم ، وكان المستقلون والمحايدون ينظرون إلى هؤلاء وأولئك ثم لا يكادون يبدون رأياً وإن انطوت نفوسهم على الأسف الصامت لما يقع من تصرفات لا تعجبهم .

وكان الكثير من ذلك كله يبلغ الملك فلا يعنى به ولا يعيره التفاتاً . إنه مطمئن إلى أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة طمأنينته إلى حماية الدستور إياه بالنص على أن ذات الملك مصونة لا تمس ، وبما انطوى عليه قانون العقوبات من أحكام قاسية على العيب فى (الذات الملكية) . ولعله كان يبتسم حين يستمع إلى ما ينقل إليه عن بعض الساسة من أنهم قادرون على إثارة الشعب به لولا مخافتهم أن تترتب على هذه الإثارة مضرة وطنية كبرى تنتهى إلى تدخل السلطات البريطانية ، وقد تنتهى إلى عود قواتها لاحتلال القاهرة والإسكندرية . لهذا كله كان مطمئناً ، وإن لم تكن طمأنينته تخلو من حذر أن تظل فى نفس الإنجليز حفيظة عليه لمشايعته الألمان فى أثناء الحرب ، ولأنه كان لا يخفى هذا التشيع فى وقت كانت

الإمبراطورية كلها مشتبكة فى أثنائه فى نضال حياة أو موت .

أقر البرلمان بالإجماع محاربة اليهود فى فلسطين لاعتبارات نفصلها عند الحديث عن « مشكلة فلسطين » . وفى الغد من ذلك اليوم تقدمت الوزارة إلى البرلمان تطلب إعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف .

وفى مساء الخامس عشر من مايو أعلن اليهود إنشاء دولة إسرائيل غير عابئين بدخول القوات المسلحة لدول الجامعة العربية كلها أرض فلسطين . ولم تبطئ الولايات المتحدة الأمريكية أن اعترفت بالدولة الجديدة فور إعلان اليهود قيامها وتأليفهم حكومتها .

كانت القوات المسلحة المصرية وقوات الدول العربية الأخرى تسير فى أرض فلسطين تريد إلقاء اليهود الذين أنشأوا هذه الدولة فى البحر والقضاء بذلك على قرار الأمم المتحدة فى يوم تنفيذه . وهللت الشعوب العربية لهذه الخطوة وأخذت البلاغات الرسمية المصرية من يومئذ تروى تقدم الجيش المصرى فى بلاد بيت المقدس فيقرأها الناس فى الصحف ويسمعونها فى الإذاعة فلا يخامرهم ريب إزاء لهجتها الحاسمة فى أن القضاء لا محالة نافذ فى (إسرائيل المزعومة) ، وفى أن تل أبيب ، عاصمة (إسرائيل المزعومة) ستسقط فى يد الجيش المصرى بعد أيام .

ومر أسبوع وأسبوعان واقتربت الجيوش المصرية من تل أبيب ، ثم إذا بها تقف فجأة وتطيل خطوطها فى اتجاه القدس لاعتبارات ليس هنا محل تفصيلها .

وبعد زمن تدخلت الأمم المتحدة فى هذا النزاع المسلح وطلبت إلى المتحاربين أن يعقدوا هدنة مؤقتة لمدة ثلاثة أسابيع يحاول الكونت برنادوت السويدى ، مندوب الأمم المتحدة ، أن يجد فى أثنائها حلا للمشكلة . وعلى أسف من الشعوب العربية قبلت الحكومات العربية الهدنة فى اجتماع عقد بعمان . وبعد ثلاثة الأسابيع استؤنفت الحرب لتعقد هدنة أخرى تلاها استئناف الحرب مرة ثالثة . وفى هذه المرة الثالثة شعرت القوات العربية بأن اليهود صاروا أكثر استعداداً مما كانوا أول الحرب ، وشعرت مصر بأن هذه الحرب موشكة أن تطـول وأن القضاء على إسرائيل أصبح عسيراً . فلما عرضت الأمم المتحدة عقد هدنة دائمة بين العرب واليهود تفاوضت مصر وعقدت هذه الهدنة الدائمة ووقعتها مع مندوب دولة إسرائيل . وكذلك فعلت الدول العربية الأخرى .

سيرى القارئ فى الجزء الثالث من هذه المذكرات تفصيلا وافياً لمشكلة فلسطين منذ بدايتها إلى أن عقدت الهدنة الدائمة : وإنما أوجزت بحثها فيما أسلفت لبيان ما كان لها من أثر فى تطور الأحوال فى مصر تطوراً انتهى بها إلى الانتقال من عهد إلى عهد .

فمنذ الأشهر الأولى لنشوب الحرب بدأ المصريون يتساءلون : كيف أقدمت حكومتهم عليها من غير أن تكون مستعدة لها ، وبدءوا يتهامسون بما يجرى فى عواصم أوربا حيث ذهب ضباط مصريون ، ومدنيون مصريون ، يحاولون أن يعقدوا صفقات مع مصانع الأسلحة والمعدات الحربية لحساب الجيش ثم كان كثيرون منهم مثال الطيش والخفة ، وكان أكثر تفكيراً فى منفعته الخاصة منه فى سلامة دولته أو وطنه . وبدأ الساسة فى مصر يتحدثون عن موقف الملك من هذه الحرب وما كان بينه وبين ملك شرق الأردن ، الملك عبد الله ابن الحسين الهاشمى ، من تنافس أيهما يسبق إلى صلاة الجمعة فى المسجد الأقصى ببيت المقدس . وكان من أثر هذه الحرب كذلك أن بدأت طائفة من ضباط الجيش الشبان الذين اشتركوا فى القتال يفكرون فى أوضاع الحكم فى مصر ومبلغ احترام الحكام لأحكام الدستور.

ثم كان من أثر هذه الحرب أيضاً أن قويت شوكة جماعة الإخوان المسلمين قوة يخشى بأسها . ذلك بأنهم اعتبروا هذه الحرب بين العرب واليهود حرباً دينية فتطوع عدد غير قليل منهم اشتركوا فيها وخاضوا غمارها ، وكان من متطوعيهم عدد من الشبان المتعلمين رأوا ما كان من عبث فى ميادين القتال . وكيف كانت الأسلحة فاسدة والمدد غير منتظم ، وكيف أدى ذلك إلى إخفاق المجهود المصرى وإلى عقد الهدنة المؤقتة ثم إلى عقد الهدنة الدائمة ، فعادوا إلى وطنهم ساخطين على طريقة حكمه ، مؤمنين بأن اطراد الأمور على هذه الوتيرة يجر على الوطن أبلغ الضرر .

أما الملك ، ومن ورائه الحكومة ، فرأوا مواجهة هذا الشعور بإقامة الحفلات والاستعراضات إشادة ببطولة الجيش المصرى ، وببسالة القوة المصرية التى بقيت محصورة فى (الفالوجا) أربعة أشهر لم تسلم فى أثنائها سلاحها . بذلك استطاعوا أن يدعوا الشعب المصرى فى حيرة يتساءل : هل انهزم الجيش المصرى أمام اليهود ؟ أم أن جيشهم الباسل لم ينهزم ، ولكنها الأمم المتحدة هى التى أكرهت السياسة المصرية على قبول الهدنة الدائمة كما قبلت من قبل الهدنة المؤقتة ؟ !

وفيما كانت الحرب وكانت محادثات الهدنة جارية وقع حادث فتح الناس عليه عيونهم واسعة برغم المقدمات التى كانت تنذر به . لقد أشرنا من قبل إلى اختلاف الملك فاروق والملكة فريدة ، وإلى استهتار الملك فى حياته الخاصة وعلاقاته الزوجية . وقد اطرد هذا الخلاف وتحدثت الدوائر الخاصة عن علاقات الملك بإحدى الأميرات ، ثم عن صلاته الغرامية حديثاً استفاض حتى انتقل من هذه الدوائر الخاصة إلى الجمهور . وقيل يومئذ إن

علاقات الملك والملكة بلغت من التوتر حداً انقطع معه كل رجاء فى إصلاح ذات بينهما . وفى هذه الأثناء جاءت إلى مصر من طهران الإمبراطورة فوزية شقيقة الملك وزوج شاه إيران وطالت إقامتها بمصر برغم تركها ابنتها الطفلة بالعاصمة الفارسية .

أدى ذلك إلى تساؤل الناس : ما بال هذا الملك الصالح الذى كان يؤدى فريضة الجمعة كل أسبوع فى أحد المساجد تحيط به جماهير غفيرة ، ثم كان يدعو كبار القارئين فى رمضان ليسمعهم الناس ليالى شهر الصوم – ما باله يتقلب فى مسراته الدنيا على هذا النحو الذى لا يتفق مع ما فرضه الإسلام من صلاح وتقوى ؟ ! وما باله يسىء إلى الملكة فريدة هذه الإساءات التى يتعفف عنها الناس ؟ ! بل ما باله لا يستتر وله القصور والدور والأركان وفى مقدوره من أسباب المتاع المستور ما لا يستطيعه غيره ؟ !

وإن الناس ليتناولون هذه الشئون الخاصة بالحديث إذا أعلن القصر أن الملك طلق الملكة فريدة وأعاد لها اسمها الأول (صافيناز) ، وأن شاه إيران طلق الإمبراطورة فوزية فعادت أميرة مصرية كما كانت . هنالك بهت كثيرون وجعل بعضهم يسأل بغضاً : أكان لرئيس الوزارة علم بما حدث قبل إعلانه ؟ أم أن الملك جرى فى هذا الشأن على إرادته فلم يكن لحكومته بما حدث علم ولم يكن لها فيه رأى ؟

فتح الناس عيونهم واسعة لما حدث ، وذكر بعضهم أن ملك إنجلترا تنازل عن العرش بضغط حكومته وضغط الرأى العام ، حين تشبث بزواجه من مسز سمسون بغير رضا الحكومة . كيف يقع طلاق الملك للملكة فى مصر ولا تحرك الحكومة ساكناً ، وكأنما الملك مطلق الرأى فى تصرفاته ، لا يحاسبه أحد ولا يصده أحد ؟ !

وكان لهذا الاضطراب الفكرى إزاء الأحداث المختلفة آثاره . وكانت حرب فلسطين أشد الأحداث إثارة لهذا الاضطراب . كنت بباريس فى الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٨ أحضر اجتماعات اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى . وفيما نحن مجتمعون صباح يوم ٢٩ ديسمبر بعث إلى مدير شركة (فرانس برس) للأنباء مذكرة موجزة ينبئنى فيها بأن النقراشى (باشا) قتل فى القاهرة ، أطلق عليه شاب يرتدى اللباس العسكرى رصاصات أردته جثة هامدة ساعة وصوله إلى وزارة الداخلية . وذهبت لفورى إلى السفارة المصرية بباريس أستوثق من النبأ . فلما تيقنته أشار علىَّ أحدهم أن أسرع بالعودة إلى القاهرة فأبيت . فليس فى مصر ما فى غيرها من تقليد دستورى يقتضى أن يستشار رئيس الشيوخ أو يستشار رؤساء الأحزاب فى مثل هذا الموقف . واتصل بى دسوقى أباظة (باشا)

تليفونياً بعد الظهر من مصر وأنبأنى بأن رياسة الوزارة أسندت إلى إبراهيم (باشا) عبد الهادى ، وأنه يؤثر بقائى بباريس إلى الموعد الذى أنتهى فيه من عملى بها ، فقلت له إننى سأبقى بالعاصمة الفرنسية الأسبوع الذى حددته لبقائى بها حين سافرت من القاهرة إليها .

ما هو الدافع لقتل النقراشى (باشا) ؟ يرجح كثيرون أن الشاب الذى قتله ، وهو من الإخوان المسلمين ، قد تأثر بما بين النقراشى (باشا) وجماعة الإخوان المسلمين من خصومة . فقد كان النقراشى (باشا) مقتنعاً بأن حوادث القنابل والمتفجرات يرتكبها شبان من المنتمين للإخوان . وقد بلغ اقتناعه ذلك حد اليقين فاستصدر قراراً بحل الجماعة ومصادرة أموالها ، فكان ذلك إعلاناً للحرب بينه وبينها . وهذا هو السبب فى ترجيح بعضهم هذا الدافع لقتله .

عدت إلى مصر من باريس بعد عشرة أيام ، ثم قابلت الملك فذكر لى أنه أسند الوزارة إلى إبراهيم عبد الهادى (باشا) ليتابع سياسة النقراشى (باشا) .

وكان الطابع الظاهر لسياسة النقراشى (باشا) الحد من نشاط الإخوان المسلمين ، ومحاربة الشيوعية . وكانت محاربة الشيوعية أهم ما يعنى به الملك حرصاً على أمواله الطائلة وعلى عرشه ، كما كانت بعض ما تعنى به إنجلترا حتى لا تقوى الجبهة الشيوعية بامتدادها إلى الشرق الأوسط .

وإننى لفى منزلى ذات صباح إذ نقل إلى التليفون نبأ خطيراً . ذلك أن الشيخ حسن البنا ، المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين ، قتل أمام جمعية الشبان المسلمين بعد زيارة دعى إليها وتحدث فى أثنائها إلى بعض رجالها . فلما نزل منها واستقر فى عربة التاكسى داهمه من أطلق عليه النار ، ثم اختفى فى ظلمة الطرق المحيطة بمكان الحادث مستتراً بسواد الليل . وسرعان ما انتشر هذا النبأ وتحدث الناس فيه وحاولوا الوقوف على سره . وزاد حديثهم الغداة وزادت طلعتهم حين علموا أن الحكومة أمرت بنقل جثة الشيخ حسن من مستشفى قصر العينى إلى منزل والده فى سرّ من الناس ، ثم أمرت بألا يشيعه إلى مقره الأخير إلا عدد محدود من أهله الأقربين ، وألا يقام له مأتم يقصد إليه المعزون فيه . وكانت المحافظة على الأمن سند الحكومة فى تصرفها . أما الإخوان فحسبوا فى قتل مرشدهم العام ثأراً من الحكومة لمقتل النقراشى (باشا) . ولم يسفر التحقيق الذى أجرته النيابة عقب الحادث عن نتيجة . ولا تزال هذه الجريمة غامضة المقدمات حتى اليوم فى حدود ما أعلم .

كان الفصل التشريعى لمجلس النواب ينتهى فى الأيام الأولى من شهر يناير سنة ١٩٥٠ . وكان إبراهيم (باشا) عبد الهادى قد انتخب رئيساً للهيئة السعدية إثر تأليفه الوزارة خلفاً

للنقراشى (باشا) . وكان الأستاذ حامد جودة ، رئيس مجلس النواب ، قد انتخب نائباً له فى رياسة الهيئة السعدية . وكان الأستاذ حامد جودة مشغول البال باقتراب موعد الانتخاب ، طويل التفكير فى الوسيلة التى يكسب بها معركتها . وقد ترك له رئيس الوزارة هذا الميدان ليتفرغ لما سواه من شئون الدولة .

وقد علمت أن تقسيما جديداً للدوائر الانتخابية وضع فى وزارة الداخلية تمهيداً لعرضه على البرلمان لاستصدار قانون به . وكانت الحجة التقليدية لوزارة الداخلية فى تعديل الدوائر أن التعداد الذى جرى فى سنة ١٩٤٧ أثبت أن عدد السكان زاد زيادة كبرى لا مفر معها من إجراء هذا التعديل .

بدأ أعضاء مجلس النواب من رجال حزبنا ، وبدأ غيرهم ممن يريدون أن يرشحوا أنفسهم تحت لوائه يسألوننا عن هذا التعديل ، يريدون معرفته لإبداء ملاحظاتهم عليه لعلنا نجد الوسيلة للتوفيق بينه وبين هذه الملاحظات . وطلبت إلى إبراهيم (باشا) عبد الهادى أن يطلعنى على هذا التعديل ، فأخبرنى أنه لم يطلع عليه بعد ، وأنه سيدعونى لنطلع عليه معاً متى سمحت مشاغله بذلك . وبعد أسابيع علمت أن مشروع هذا التعديل موجود عند الأستاذ حامد جودة بمجلس النواب ، وأن النواب السعديين يطلعون عليه عنده ويبدون ملاحظاتهم بشأنه ، وأن من يؤثرهم حامد (بك) من النواب الدستوريين تدون ملاحظاتهم كذلك بشأن دوائرهم . فلما خاطبت رئيس الوزارة فيما بلغنيه النواب من ذلك لم ينكره ، ولكنه استمهلنى حتى يدرسه معتذراً بكثرة مشاغله .

فلما عرف دسوقى أباظة (باشا) ما حدث بينى وبين رئيس الوزارة ثار ثائره كما ثار ثائر كثيرين من النواب ، ولذلك شبت بين الحزبين خصومة خالطتها المرارة . فقد تخيل الأحرار الدستوريون أن السعديين يريدون أن ينظموا المعركة الانتخابية من أول مراحلها ليفوزوا بالأغلبية المطلقة فيها وليستأثروا بالأمر دون غيرهم يوم تتم لهم تلك الأغلبية .

وزاد فى هذا الشعور ما قيل من أن السعديين يعملون على أن يرشحوا فى كل دائرة رجلا من أنصارهم فلا يدعون للأحرار الدستوريين إلا الدوائر التى لا سبيل إلى منافستهم فيها . عند ذلك تحدث بعض نوابنا بأنا لا نستطيع أن نطمئن إلى الانتخابات إلا أن يتولى وزارة الداخلية رجل مستقل . وقدرت أنا أن اتخاذ قرار حزبى بهذا المعنى ، بل إن الحديث باسم الحزب فيه ، سابق على الأقل لأوانه ، وأن الواجب يقتضى تنبيه زعماء السعديين إلى ما هو حادث حتى يتدبروا ما قد يترتب عليه من النتائج فى أمر الوزارة وبقائها فى مناصبها .

وقابلت عبد الهادى (باشا) بالإسكندرية ، مصطحباً إبراهيم دسوقى أباظة (باشا) وأحمد عبد الغفار (باشا) . وبعد حديث كنت فيه حازماً كل الحزم سلم رئيس الهيئة السعدية بأن الحزبين يجب أن يتقاسما الدوائر بالسوية . على أن دسوقى (باشا) لم يطمئن للمستقبل

وبينما يجرى ذلك كله ، صادفنى الأستاذ كريم ثابت عند باب كازينو سان ستفانو وأخبرنى أنه يريد أن يتحدث إلىَّ . قال : أصحيح أن الأحرار الدستوريين يريدون وزيراً مستقلا للداخلية ليطمئنوا إلى نزاهة الانتخابات ؟ قلت : لم يتخذ الحزب قراراً فى الأمر . وإن أفضى إلىَّ بعض النواب بمثل هذا الرأى . قال : سأبلغ الملك هذا الحديث . قلت . أنت ومابدا لك . وكان هذا أول حديث وآخر حديث جرى بينى وبين كريم ثابت فى مسألة عامة .

حدث ذلك فى النصف الثانى من شهر يوليو . وبعد أيام من حدوثه عاد حسين سرى (باشا) من أوربا ، وكان قد سافر إليها يصطاف ، وأعلن قبل سفره أنه لن يعود قبل شهر نوفمبر . فلما قرأت نبأ عودته دار بخاطرى أن فى الجو السياسى إرهاصاً يوجب التوجس . وكنت إذ ذاك أصطاف فى بور فؤاد ، تجاه بورسعيد . وإننى لفى منزلى بكرة الصباح من يوم ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩ إذ دق التليفون وخاطبنى حسن (بك) يوسف رئيس الديوان بالنيابة قائلا : لقد استقالت الوزارة ونريد أن تحضر إلى الإسكندرية اليوم للتشاور مع سرى (باشا) فى تأليف الوزارة الجديدة .

وجاءت طائرة خاصة أقلتنى وأقلت معى الأستاذ حامد جودة ، وكان قد جاء إلى بورسعيد يصطاف . وسألته ، فقال إنه لم يكن يعلم شيئاً عن استقالة الوزارة حتى أخبره محافظ القنال أن إبراهيم عبد الهادى (باشا) أبلغه النبأ وطلب إليه أن يرجو الأستاذ حامد كى يسافر معى إلى الإسكندرية .

وقابلنى دسوقى أباظة (باشا) فى مطار الإسكندرية . فلما سألته عن استقالة الوزارة ذكر لى أن أحداً لم يكن يعلم عنها شيئاً إلى هذا الصباح ، وأن رئيس الوزراء دعا الوزراء إلى اجتماع فى الساعة التاسعة صباحاً وأبلغهم أن الملك بعث إليه حيدر (باشا) وزير الحربية فى الساعة السابعة صباحاً يبلغه أن الملك يرى أن تستقيل الوزارة . ورأى الملك أمر ، ولذلك جمعهم يتلو عليهم كتاب الاستقالة .

وقد علمت من بعد أن الملك دعا إليه وزير الحربية فى الساعة الثالثة بعد منتصف الليل ، وأمره أن يذهب من فوره إلى منزل رئيس الوزراء يطلب إليه أن يستقيل . والتمس وزير الحربية تأجيل الأمر إلى الصباح ، فأصر الملك على التنفيذ فوراً بحجة أن (الدنيا

رمضان) ، وأن سهرة رمضان ممتدة إلى الصباح ؛ وكرر وزير الحربية التماسه ، وتسامح الملك وأجازه أن ينتظر بالتبليغ إلى الساعة السابعة صباحاً .

وبعد أسابيع سألت رئيس الديوان الملكى بالنيابة عن السبب فى استعجال استقالة الوزارة فى الثلاثة الأيام الأخيرة من رمضان ، ولماذا لم تترك إلى ما بعد أيام العيد ، ثم لماذا لم يعط عبد الهادى (باشا) فرصة يمهد فى أثنائها لاستقالة كريمة ، وبخاصة أنه حرص على أن تكون العلاقة بينه وبين القصر طيبة ؟ ! فكان كل جوابه أن عبد الهادى (باشا) كان يعلم منذ كلف بتشكيل الوزارة أن سياسة الملك قيام وزارة قومية ، وأنه طولب غير مرة بتنفيذ هذه السياسة ، وأنه لم يفعل وكان حرياً بأن يرى (النور الأحمر – إشارة الخطر) فى طريق وزارته . أما ولم يره ، ولم يرد أن يراه ، فلم يكن بد من أن يحدث ما حدث .

لماذا نفذ عبد الهادى (باشا) تبليغ وزير الحربية من غير أن يطلب مقابلة الملك ليقف على الدافع لهذا التبليغ ؟ ولماذا استقال ومجلسا البرلمان يؤيدانه ؟

أما السبب فى أنه لم يطلب مقابلة الملك فلأنه كان يعلم أن هذا الطلب لن يجاب . لقد كان رئيساً للديوان قرابة سنتين ، وقد عرف فى هذه الأثناء أن الملك لا يقابل رئيس الوزارة ولا أحداً من الوزراء ، ولا يقابل رئيس الديوان نفسه إلا فى المناسبات التى توجب (الرسميات) فيها هذه المقابلة ، أو حين يريد الملك أن يقابل شخصاً بعينه . أما فيما عدا ذلك فالحاشية تبلغ أوامر الملك للمختصين .

وأما أنه استقال ومجلسا البرلمان يؤيدانه ، فلأنه كان يعلم أنه إن لم يفعل كانت الإقالة أسرع إليه من أن يتقدم إلى البرلمان يعرض عليه أمر الملك إياه أن يستقيل ، كما كان يعلم أنه إن فعل لم يسعفه البرلمان بنافع ، لأن حق الملك فى إقالة الوزارة قد أقره المصريون ، سواء منهم من صدرت إليه هذه الإقالة فنفذها ، ومن خلفه فى الحكم على أساسها ، والمؤيدون لهذا وذاك من الوزراء والمستوزرين ورجال البرلمان وأنصار الأحزاب فى طول البلاد وعرضها .

صحيح أن هؤلاء جميعاً يعتذرون بأنهم إن لم يقبلوا الإقالة فى سلم ، أكرهتهم القوات المسلحة من البوليس والجيش على قبولها ، وأن مقاومة الشعب لهذه القوات هى الثورة . والثورة فى بلد محتل ، أو واقع فى دائرة النفوذ الأجنبى ، تجر عليه أبلغ الضرر . لكن هذا لا يعدو أن يكون اعتذاراً . والمعاذير يشوبها الكذب ، كتعبير المثل العربى القديم . فالشعب المصرى لن يثور لينصر ظالماً على ظالم ، ولا ليكون حكماً بين متنافسين كل منهما يريد الحكم لحسابه الخاص أكثر مما يريده لحساب الشعب . ولو أن هذا الشعب آمن

يوماً بأن حكومة ما تنكر ذاتها لمصلحته هو ، فتكفل لأبنائه جميعاً حريتهم ، لا فرق بين مؤيد ومعارض ، وترعى العدل المجرد عن الهوى بينهم جميعاً ، لا تؤثر طائفة على طائفة ، ولا تقدم نصيراً لنصرته إياها وإن كان لا يستحق التقديم ، ولاتخذل عاملا متفرغاً لعمله جزل الكفاية فيه لأنه لا ينصرها ، ولا تكتفى بالوعود البراقة تنثرها على الشعب ثم لا تنفذ منها شيئاً إذن لثار لها فى وجه خصومها ، ولما استطاع ملك ولا استطاعت قوات مسلحة أن تقف فى سبيل ثورته .

لم يطمئن شعب مصر إلى يومئذ – مع الشيء الكثير من الأسف – إلى قيام مثل هذه الحكومة . لم يطمئن إلى قيام الحكومة العادلة النزيهة الممتازة فى كفايتها المنكرة لذاتها والمتجردة لخير الشعب دون خيرها ، ولمجد الشعب قبل مجدها . ولا يزال لدينا من ميراث الماضى حين تسلط الأجانب على حكم البلاد آثار يمقتها الشعب وإن ملق الحاكمين المتأثرين بها ، وإن قال فى هؤلاء الحاكمين : إنا لنبش فى وجوه قوم وقلوبنا تلعنهم . وإن أجمع على نقدهم ثم سكت عنهم مخافة صولة الحكم ، وهو يتمثل بقول الشاعر :

على الذم بتنا مجمعين وحالنا من الخوف حال المجمعين على الحمد

ولن تستقيم الأحوال فى مصر وهذه النفسية متشبثة بقلوب ساستها وحكامها . فالله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .

بلغت الإسكندرية ونزلت بفندق سان ستفانو واتصلت تليفونياً بسرى (باشا) فأبلغنى أنه سيحضر ليتشاور معى فى الساعة السادسة مساء . فلما جاء أخبرنى أن الملك عهد إليه بتأليف وزارة قومية من جميع الأحزاب تجرى الانتخابات ، تمهيداً لوزارة قومية بعد الانتخابات. وكنت قد زرت إبراهيم عبد الهادى (باشا) فى الساعة الخامسة وعرفت منه أنه لا يرى بأساً بأن تشترك الهيئة السعدية مع سرى (باشا) إذا اشترك الأحرار الدستوريون معه . وأبدى الأحرار الدستوريون الذين قابلتهم فى هذه الفترة القصيرة ميلا لأن يشترك الحزب فى الوزارة حتى يكون له نصيب من الإشراف على الانتخابات .

لكننى قدرت أن الوزارة التى تجرى الانتخابات لا يمكن أن تكون وزارة قومية إلا إذا اتفقت الأحزاب المشتركة فيها على ألا تتنافس فى المعركة الانتخابية . فليس يسيغ العقل ولا المنطق أن تخرج الأحزاب إلى هذه المعركة يطعن بعضها بعضاً ويجرح بعضهم بعضاً ثم يجلس ممثلو هذه الأحزاب معاً فى اجتماع مجلس الوزراء يعالجون شئون الدولة بروح من التفاهم والمودة تمكنهم من الوصول إلى رأى سديد فيما يعرضون له .

فلما أخبرنى سرى (باشا) بعهد الملك إليه ذكرت له أننى أود من كل قلبى معاونته ،

ثم أفضيت له صراحة بأنني أرى فكرة الوزارة القومية غير منتجة إذا دخلت الأحزاب معركة الانتخابات متنافسة ، كما أرى أن حدة النضال الحزبي في مصر تجعل محالا على أية وزارة حزبية أن تحقق لمصر خيراً ، وأن خير الوطن إنما يتحقق إذا تعاونت الأحزاب عليه في وزارة قومية إلى زمن غير قليل يحل في أثنائه النزاع المصرى الإنجليزى ، كما تحل في أثنائه مشاكلنا الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فيما لا يقع عليه من الأحزاب خلاف حقيقي .

وأحابني سرى (باشا) بأنه متفق معى في ذلك كله تمام الاتفاق ، وأنه يغتبط كل الاغتباط إذا أمكن أن تتفق الأحزاب على ألا تتنافس في الانتخابات ، وطلب إلى أن أتحدث إلى فؤاد (باشا) سراج الدين سكرتير الوفد لعلى أستطيع إقناعه برأيي ، وأخبرني أنه سيدعو فؤاد (باشا) لمقابلتي صبح الغد بمقر الوزارة ببولكلي ، وأكد لي أنه إذا لم يتمكن من تأليف وزارة قومية فإنه لن يؤلف وزارة محايدة ، بل سيأخذ الباخرة أو الطائرة ويعود إلى أوربا يتم بها اصطيافه .

ولم يكن الحديث في فكرة الوزارة المؤلفة من كل الأحزاب لمواجهة الأحوال في مصر حديثاً جديداً بيني وبين فؤاد (باشا) سراج الدين . فقد كان فؤاد (باشا) كثير التردد على مكتبي في رياسة الشيوخ باعتباره المتحدث باسم المعارضة في المجلس ، وكنا كثيراً ما نتناول هذا الموضوع بالبحث ، وكنا متفقين تمام الاتفاق على أن أى حزب ينفرد بالحكم لا يستطيع مواجهة الموقف في مصر ، فلا يستطيع حل المشكلة السياسية مع إنجلترا ، ولا يستطيع إقناع الملك بأنه يملك ولا يحكم ، ولا يستطيع توطيد الأحوال الاقتصادية أو المبادئ الدستورية أو أن ينقذ البلاد من المشاكل الجسيمة التي تواجهها .

والتقيت أنا وفؤاد (باشا) سراج الدين صبح الغد ببولكلي ، وحضر سرى (باشا) الدقائق الأولى من اجتماعنا ثم انصرف لأول ما بدأنا مناقشة الموضوع . وأعدت إلى ذاكرة فؤاد (باشا) ما جرى بيننا من أحاديث ، وما كان بيننا من اتفاق على أن المصلحة الوطنية العليا تقتضي تعاون الأحزاب وتكاتفها لمواجهة المشاكل القومية الكبرى ، وأن ذلك لا يتأتى إذا دخلت هذه الأحزاب المعركة الانتخابية متنافسة ؛ فكان جوابه : لو أن الأمر لي وحدى لاتفقت معك . لكن الوفد يأبى كل الإباء أن يتفاهم في هذا الموضوع ، وأنه مصمم على أن يرشح في كل الدوائر ، وأن يحارب للفوز بالأغلبية المطلقة . قلت : أو تظن أن الوفد يستطيع إذا فاز بهذه الأغلبية أن يضطلع بمسئولية الحكم وحده وأن يواجه كل المشكلات

منفرداً ؟ وكان جوابه : ذلك تصميم الوفد . وهو مقتنع بمقدرته على أن يحمل العبء منفرداً . وعبثاً حاولت بعد ذلك أن أجد حلا يتلافى تنافس الأحزاب فى المعركة . فقد أصر على رأيه ، معتذراً بأنه رأى الوفد ، وأنه لا يستطيع الخروج عليه .

ذكرت لسرى (باشا) ما دار بينى وبين فؤاد (باشا) ، وأننى لا أرى فائدة من تأليف وزارة قوميـة . وعدت إلى سـان ستفانو وطالعت الأحرار الدستوريين ثم طالعت إبراهيم (باشا) عبد الهادى برأى الوفد فإذا هم فى حيرة من الأمر ، يرون أن وزارة قومية يحارب بعض أحزابها بعضاً فى الانتخابات غير معقولة ، ثم يرون تأليف وزارة محايدة انتصاراً للوفد يجعل مركزهم فى الانتخابات أكثر دقة .

وأبلغتهم أن بينى وبين سرى (باشا) موعداً أخيراً بعد الظهر أبلغه فيه القرار النهائى فلم يخرجهم ذلك من حيرتهم وإن بدا على أكثرهم أنهم يودون اشتراك الحزب فى الوزارة الجديدة .

وعدت بعد الظهر إلى بولكلى فألفيت سرى (باشا) وعنده حيدر (باشا) ياور الملك وحسن (بك) يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة . فلما أعدت على مسمع سرى (باشا) ألا خير فى وزارة مؤتلفة تتنافس الأحزاب التى تؤلفها فى الانتخابات أكد لى أن سياسته ألا يكـون لحزب أغلبية مطلقة فى البرلمان . فلما أبديت له أن الحوادث كثيراً ما كانت أقوى من الرجال فلم يستطيعوا تحقيق سياستهم ، تدخل حسن (بك) يوسف فى الحديث وقال : أنا أصرح لك باسم الملك أنه لن يكون لحزب أغلبية فى البرلمان .

وأدهشنى هذا التصريح ، فقال حيدر (باشا) : كيف تتردد يا أخى وهذا رئيس الديوان يصرح باسم الملك ، ورئيس الوزارة يؤكد لك أن هذه سياسته . عند ذلك قلت : أما وأنتم تحملون العبء والتبعة فأنتم وما حملتم وعلى بركة الله .

وتألفت الوزارة مؤتلفة اشترك فيها أربعة من الدستوريين وأربعة من السعديين وأربعة من الوفديين . وإذ كان تأليفها آخر يوم من رمضان ، فقد صدر مع مرسوم التأليف نطق ملكى بأن هذه الوزارة هى هدية العيد من الملك إلى شعبه . وابتسم قوم لهذا النطق وقالوا : ووزارة إبراهيم عبد الهادى هى ضحية العيد وإن لم يكن عيد الضحية .

وباشرت الوزارة عملها . وأخبرنى بعض الوزراء الذين رأوا تـوجسى فى يوم تأليفها أنها تعالج المسائل العامة بروح قومية لا سلطان للحزبية عليها فى كثير ولا قليل . وأصدرت الوزارة بالفعل قرارات فى مشاكل واجهتها البلاد غير متأثرة بما سوى المصلحة العامة . وما كان للوزراء أن يختلفوا على مسائل لا تمس شئونهم الخاصة أو الحزبية . وظل الحال

على ذلك زمناً سافرت فى أثنائه إلى أوربا أحضر مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى بمدينة ستوكهلم عاصمة السويد . فلما عدت إلى مصر فى الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر كانت الوزارة قد بدأت تعالج مشكلة الانتخابات ، وكانت الصحف الحزبية قد بدأت تعبر عما فى نفس كل حزب إزاء الحزب الآخر بعبارات لا تخلو من عنف .

وكان تعديل الدوائر والبت فيه أول خطوة فى سبيل المعركة الانتخابية . وسرعان ما تبين صدق ما قلت . فعلى الرغم من المجهودات التى بذلناها جميعاً للتوفيق حتى نصل إلى نتيجة إيجابية لهذا التعديل ترضى عنها الأحزاب كلها لقد بدأت مناقشات هذا التعديل فى مجلس الوزراء وفى اللجنة الخاصة التى ألفها المجلس للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة تبعث إلى الجو الوزارى ما جعله يكفهر شيئاً فشيئاً وتعصف فيه العواصف ما بين حين وحين .

وإننى لجالس إلى مكتبى برياسة الشيوخ صباح يوم من شهر نوفمبر إذ دخل على دسوقى أباظة (باشا) وقال لى : انتهينا . قدم سرى (باشا) استقالته . وعلمت أنه يؤلف اليوم وزارة محايدة .

لم أعجب لاستقالة الوزارة وقد كنت أتوقع هذه النتيجة يوم كنا لا نزال فى مفاوضات تأليفها . ولم يدهشنى أن يؤلف سرى (باشا) وزارة محايدة برغم تأكيده لى أول حضوره من أوربا أنه لن يؤلف وزارة محايدة . فقد تداولت الألسن فى الأسابيع الأخيرة أن الإنجليز يحرصون على استئناف المفاوضات ، ويرون أن تتم مع وزارة تستند إلى برلمان غير البرلمان القائم ، ويؤثرون أن تكون هذه الوزارة مؤتلفة ، وأنهم أشاروا بذلك على الملك منذ زمن غير قليل . فلما رأوا تطور الأحوال فى مصر لم يأبوا الدخول فى المفاوضات مع وزارة وفدية بعد أن خابت المفاوضات بينهم وبين الوزارات المؤتلفة من الأحزاب الأخرى ، وبعد الذى عرفوا من سيطرة الوفد على الجماهير سيطرة ظهرت آثارها واضحة كل الوضوح فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

على أن غير الوفد من الأحزاب قد كانوا يعتقدون أن حوادث ٤ فبراير حفرت بين الملك والوفد هوة لا سبيل إلى اجتيازها . وكان لهم العذر فى هذا الاعتقاد . فقد ظل الملك وبينه وبين وزارة ٤ فبراير ما رأيت من جفوة انتهت إلى إقالة النحاس (باشا) فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ . ومن قبل كان بين القصر والنحاس (باشا) فى سنة ١٩٣٧ ما علمت من خلاف دستورى أدى إلى إقالة الوزارة كذلك . وخيل إلى الناس حين رأوا استئثار القصر بالسلطان وتوجيهه سياسة البلاد فى السنوات الأخيرة أن النحاس (باشا) هو وحده الذى يستطيع أن يقف فى وجه هذه النزعة ويرد الملك إلى حدوده الدستورية . وثبت هذا الظن

فى نفوسهم ما وقع من حوادث الاعتداء على النحاس (باشا) إذ أطلق الرصاص عليه وهو فى سيارته ، ثم حصلت محاولة نسف بيته بجاردن سيتى بالمفرقعات وهو فيه ، فلما سئلت حرمه قالت إنها تتهم الملك فاروقاً شخصياً بأنه دبر هذه الحركة . أيمكن – وبين الرجلين هذا الثأر المتبادل – أن يتفقا ؟ هذا محال . بذلك آمن غير الوفديين من الأحزاب . ولذلك ظنوا ؛ برغم استقالة الوزارة المؤتلفة وتأليف وزارة محايدة ، أن السياسة التى ترمى إلى ألا يكون لحزب فى البرلمان أغلبية مطلقة ستنفذ . ولم يذكروا أن للسياسة أطوارها وتقلباتها .

على أنهم ما لبثوا ، حين اقترب موعد الانتخاب ، أن تبينوا فساد ظنهم ، إذ رأوا الوزارة ورجال الإدارة يعرضون عن مرشحيهم ، ويظهرون عطفهم على المرشحين الوفديين ، ثم علموا صباح يوم الانتخاب أن رئيس الوزارة ، حسين سرى (باشا) ذهب إلى لجنة الانتخابات وانتخب شفاهاً وعلانية الأستاذ يس سراج الدين ، شقيق فؤاد (باشا) سراج الدين مرشح الوفد فى الدائرة . وسرى هذا النبأ فى طول البلاد وعرضها مسرى البرق منذ الصباح . فلما ظهرت نتيجة الانتخابات فاز الوفد فيها بأغلبية ساحقة لم يكن يتوقعها أحد ، ولم يكن يتوقعها الوفد نفسه .

على أثر ذلك حدث ما تستطيع أن تراه جداً ، أو تراه مسرحية أتقن « توضيبها » . عهد الملك إلى النحاس (باشا) بتأليف الوزارة فألفها ، وأصدر أمره الملكى بتعيين سرى (باشا) رئيساً للديوان – ثم كانت المقابلة الأولى بين بطلى ٤ فبراير ، وكان سرى (باشا) حاضراً هذه المقابلة ، فإذا النحاس (باشا) لا يطمع فى شىء خلال هذه المقابلة التى طلبها إلا أن يقبل يد الملك . ودهش الذين عرفوا ما حدث وتساءلوا عن السر فى هذا الانقلاب العجيب وعمن أشار به . . وهل كان للإنجليز رأى فيه ؟

تولت الوزارة الحكم فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ وأعلنت فى خطاب العرش أنها ستفاوض الإنجليز من جديد . وقد رأت الأحزاب الأخرى التى انتقلت إلى مقاعد المعارضة أن تتيح للوزارة الفرصة كاملة لتقوم بهذه المفاوضة ، ولتنهض بأعباء الحكم الداخلى . وألا تعترض على شىء من تصرفاتها إلا أن يكون محل اعتراض شديد . وقدرت الوزارة من جانبها أن الخير فى أن تنيم الخصومات القديمة بينها وبين المعارضة ، فلم تفكر فى إلغاء مراسيم الشيوخ التى صدرت فى سنة ١٩٤٤ كما ألغت مراسيم سنة ١٩٤١ حين تولت الحكم فى سنة ١٩٤٢ ، بل رفض النحاس (باشا) هذه الفكرة حين خوطب فيها . بذلك صار عملى فى رياسة الشيوخ أكثر يسراً ، وسارت الأمور على هذه الوتيرة إلى أن سافرت فى الأسبوع الأول من

أبريل أرأس الهيئة المصرية التى سافرت إلى (موناكو) لتحضر اجتماع مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى.

وأتم مجلس الاتحاد أعماله فسافرنا إلى لندن استجابة لدعوة وجهها البرلمان البريطانى إلى البرلمان المصرى . وعدنا إلى القاهرة بعد ثمانية أيام قضيناها بالعاصمة البريطانية كنا فيها موضع حفاوة بالغة . فلما اطلعت بعد عودتى على جدول أعمال الشيوخ للجلسة التى تلت وصولنا رأيت بها سؤالا موجهاً من مصطفى (بك) مرعى إلى رئيس الحكومة عن السبب فى استقالة محمود محمد محمود (بك) رئيس ديوان المحاسبة من منصبه . ولم يقنع مرعى (بك) بإجابة الحكومة فأحال سؤاله استجواباً. فلما عرض هذا الاستجواب على المجلس حدد جلسة لمناقشته بعد أربعة أسابيع .

حدث فى أثناء هذه الأسابيع الأربعة ما لفت نظر الناس جميعاً . فقد كانت (الملكة) نازلى مقيمة بأمريكا مع كريمتيها (الأميرتين) فائقة وفتحية ، وكان فى صحبتهما الأستاذان فؤاد صادق ورياض غالى يعملان سكرتيرين أو ما يشبه ذلك . وطالت إقامة (الملكة الأم) وكريمتيها وحاشيتها بالولايات المتحدة الأمريكية إلى يومئذ قرابة أربع سنوات . ولم يدهش الناس لطولها إذ أجريت للملكة الأم هناك جراحتان خطيرتان لم يكن يسيراً إجراؤهما فى غير الولايات المتحدة . لكن الناس فوجئوا يوماً بنبأ نشرته الصحف بإملاء المستشار الصحفى للديوان الملكى أن الملكة الأم تعتزم تزويج ابنتيها القاصرتين من الأستاذين السكرتيرين . ودهش الجميع لهذه المفاجأة لانعدام الكفاءة فى نظرهم بين الشابين والفتاتين ، وبلغت الدهشة حد الإنكار والاستنكار لأن رياض غالى مسيحى ، ولا يجوز شرعاً تزويج مسلمة من مسيحى .

ولم يخفف من دهشتهم أن قيل إن رياض غالى اعتنق الإسلام ، بل ظل إنكارهم للأمر واستنكارهم للفعلة على أشدهما .

وتابعت الصحف النشر والتعليق على هذه الأنباء بإفاضة دلت على أن الملك غاضب أشد الغضب لتصرف أمه ، وأنه يوجه إليها من اللوم أعنفه ؛ وقيل إنه بلغ من غضبه أن طلب من حكومة الولايات المتحدة إخراجها وإخراج أختيه من بلادها ، بعد أن فشل السفير المصرى فى إقناعها بالعدول عما هى ماضية فيه . ولم تجز القوانين الأمريكية إخراج الملكة الأم وكريمتيها وحاشيتها من أراضيها ، فزاد ذلك فى سخط الملك على أمه وقد رفضت أن تعود إلى أرض الوطن نزولاً على رغبته وأمره . عند ذلك طلب الملك إلى (الأمير) محمد على رئيس مجلس البلاط بكتاب بعث به إليه أن ينظر المجلس فى الأمر .

وإذ كنت عضواً فى مجلس البلاط بوصفى رئيساً لمجلس الشيوخ ، فقد سألت حسن (باشا) يوسف بوصفه سكرتير مجلس البلاط عن طلبات الملك لأنها غير مبينة بكتابه إلى (الأمير) محمد على ، فأخبرنى أنهم يطلبون اتخاذ إجراءات تحفظية على أموال (الملكة) و(الأميرتين) توطئة لتوقيع الحجر عليهن . ولم تحفل (الملكة الأم) بشىء من ذلك كله ، بل أتمت تزويج ابنتيها من السكرتيرين ، فتزوج فؤاد (بك) صادق (الأميرة) فائقة ، وتزوج رياض غالى (الأميرة) فتحية .

وعقد مجلس البلاط جلسة لم تطل ، تولى وزير العدل ، عبد الفتاح (باشا) الطويل ، عرض الموضوع فى مستهلها وطلب من المجلس أن يقرر إجراء التحفظ على أموال السيدات الثلاث ، ونزع وصاية (الملكة) نازلى على كريمتيها . وعلى غير عادة حضر النائب العام ، محمد (بك) عزمى الجلسة وطلب توقيع الحجر على (الملكة الأم) . ولما كانت (الملكة) لم تعلن فقد قرر المجلس تعيين نجيب سالم (باشا) ناظر الخاصة الملكية حارساً على أموال السيدات الثلاث كإجراء تحفظى ، وأجل الجلسة لإعلان (الملكة) نازلى . وفى غداة هذا القرار أصدر (الملك) أمره بإلغاء ألقاب (الملكة والأميرتين) .

ولم يفرغ الناس من حديثهم فى هذا الموضوع حتى جاء موعد نظر استجواب مصطفى (بك) مرعى ومناقشته بمجلس الشيوخ . ولهذا الاستجواب وما ترتب عليه فصل خاص فى الجزء الثالث من هذه المذكرات . لكن تطور الأحوال على أثر هذا الاستجواب وتمهيدها للانتقال السريع من عهد إلى عهد يقتضينى أن أذكر هنا أن مصطفى (بك) مرعى أشار فى استجوابه إلى حادثين تناولهما رئيس ديوان المحاسبة فى تقرير الديوان السنوى ، أولهما استيلاء كريم ثابت (باشا) المستشار الصحفى للديوان الملكى على خمسة آلاف من الجنيهات من أموال جمعية المواساة بالإسكندرية بتوقيع مديرها الدكتور أحمد محمد النقيب (باشا) . والثانى ما كان من عبث وتلاعب فى صفقات الأسلحة والذخائر التى اشتريت من أوربا للجيش المصرى المحارب فى فلسطين .

وقد شرح مقدم الاستجواب هذين الحادثين بإسهاب لا يخلو من عنف ، ولكنه لا يتجاوز العنف إلى نبو فى العبارة يتنافى مع أحكام لائحة المجلس . واستغرق شرح المستجوب استجوابه الجلسة كلها ، وأجلت الحكومة ردها إلى الغد . وفى صباح هذا الغد نشرت الصحف أن كريم ثابت (باشا) رفع استقالته من منصبه فى الديوان إلى (الملك) فرفضها إعلاناً لثقته به . وبدأت الجلسة بعد الظهر فإذا مصطفى (بك) مرعى يغيب عنها

معتذراً بسفره إلى الإسكندرية استعداداً للسفر إلى أوربا . وإذا الدكتور إبراهيم بيومي مدكور يتبنى الاستجواب ، ثم إذا فؤاد (باشا) سراج الدين يتكلم باسم الحكومة رداً على الاستجواب ويبدأ كلامه بأنه لاحظ أن كرسي الرياسة كان يهتز عندما كان مرعي (بك) يتكلم لكثرة ما خولفت اللائحة . ورد على الحادثين اللذين تناولهما الاستجواب بأنهما لم يقعا في وزارة الوفد بل وقعا في الوزارات التي سبقتها ، ودافع مع ذلك عن تصرف كريم ثابت (باشا) ، ثم قال ، إن الوزارة أجرت تحقيقاً في مسألة الأسلحة والذخائر الفاسدة فنفى التحقيق المسئولية عن كل من كان لهم يد في هذه المسألة ، واختتم رده على الاستجواب بأن رئيس ديوان المحاسبة هو الذي أصر على الاستقالة برغم محاولته هو ومحاولة رئيس الوزارة صده عنها .

تأجل الاستمرار في مناقشة الاستجواب أسبوعاً . وإذ كنا في العشرة الأخيرة من شهر مايو ، فقد حدد (الملك) موعد انتقاله إلى الإسكندرية ليصطاف يوم الخميس الذي يلي الجلستين اللتين تكلم فيهما مصطفى (بك) مرعي وفؤاد (باشا) سراج الدين . ودعا الملك الوزراء إلى تناول الغداء على المائدة الملكية بالإسكندرية يوم وصوله إليها ، ودعا معهم رئيس النواب ، ولم يدع رئيس الشيوخ إعلاناً لعدم رضاه عما حدث في الاستجواب . وأشار على جماعة من معارفي ومن خاصة أصدقائي ألا أعير هذا الأمر بالا ، وحذروني من التفكير في الاستقالة حتى لا تكون ثمت سابقة تفسر بنزول رئيس الهيئة التشريعية على رغبة الملك أو على هواه .

وعاد المجلس إلى مناقشة الاستجواب في الأسبوع التالي ، وتكلم الدكتور مدكور وطلب أن يعين المجلس لجنة تحقيق برلمانية تحقق الحادثين اللذين تناولهما الاستجواب . واعترضت الحكومة على هذا الطلب بأنه غير دستوري . وانتهى المجلس بإحالة المسألة على لجنة الشئون الدستورية لفحصها .

في هذه الأثناء جاء عندي فؤاد (باشا) سراج الدين بمكتب رئيس الشيوخ ؛ فلما عاتبته لدفاعه عن كريم ثابت (باشا) ولطالما حدثني من قبل طاعناً عليه وعلى سياسة القصر وتدخله المعيب في شئون الدولة ، كان جوابه : لقد بقي الوفد في الشارع عشر سنوات كاد يقضي عليه فيها ، ولنا من ذلك كل العذر عن الاتفاق مع القصر وسياسته . عند ذلك أيقنت أن حرص النحاس (باشا) على تقبيل يد (الملك) قد أصبح سياسة الوفد المرسومة ، وأنه يأمل بها أن يبقى في الحكم السنين الطوال .

وتحدث الناس فى الأندية ولمحت الصحف إلى تفكير السلطة التنفيذية فى أمر رئيس الشيوخ . وفى المساء من يوم ١٧ يونيو صدرت المراسيم بتعيين على زكى العرابى (باشا) رئيساً للشيوخ ، وإسقاط العضوية عن تسعة عشر عضواً بينهم إبراهيم عبد الهادى (باشا) ولطفى السيد (باشا) ومصطفى مرعى (بك) وآخرين . فلما تلى هذا المرسوم فى المجلس اعترض عليه عبد السلام الشاذلى (باشا) بأنه غير دستورى ، ثم تقدم حافظ رمضان (باشا) من بعد باسم المعارضة يريد مناقشة دستوريته ، لكنه منع من الكلام بقرار مبيت من الأغلبية التى تكونت بتعيين من حلوا محل الذين أسقطت عضويتهم .

أحدثت مراسيم ١٧ يونيو تأثيراً عميقاً فى طول البلاد وعرضها ، ووجمت الصحف إزاءها فلم يستطع أحد الدفاع عنها . ذلك بأن أحداً لم يتصور أن تدبر مؤامرة يغتال بها الدستور هذا الاغتيال المريع من أجل شخص لبنانى الأصل ومن أبناء جريدة المقطم التى ناصرت السياسة الاستعمارية فى مصر منذ نشأتها ، ذلكم هو كريم ثابت ؛ كما أن أحداً لم يتصور أن يقع هذا الاغتيال المريع حماية للذين تلاعبوا فى صفقات الأسلحة والذخائر التى كانت ترسل للجيش المحارب فى فلسطين . لكن هذا الأثر العميق لم يزد على قلق استحوذ على النفوس خوف المصير ، فلم يكن له فى الخارج مظهر بارز .

بعد أيام من صدور هذه المراسيم أعلنت الصحف أن (الملك) سيسافر إلى أوربا متنكراً باسم فؤاد (باشا) المصرى . فلما كان بفرنسا جعل مقره الرئيسى فيها مصيف (دوفيل) ، وجعل نادى هذه المدينة مكان سمره وسهره ولعبه القمار كما كان الحال فى نادى السيارات بالقاهرة . وما لبثت غانيات باريس والفاتنات الدوليات حين عرفن ذلك أن هرع عدد كبير منهن إلى (دوفيل) ، مؤمنات بأن ملك مصر يريد أن يقضى صيفه فى مرح ومسرة . وزادهن إيماناً بذلك أن دعيت الراقصة المصرية سامية جمال إلى (دوفيل) لتبعث برقصاتها إلى هذا المجتمع المصرى الفرنسى الدولى النعمة والنعيم . وأوفدت صحف فرنسا وصحف أوربا وصحف أمريكا مراسليها إلى المدينة الرافلة فى حلل هذه البهجة الغناء لموافاتها بأنباء الملك الشرق ومغامراته .

وأخذت الصحف فى أرجاء العالم تنشر من أنباء الملايين التى يكسبها فاروق أو يخسرها على مائدة القمار ، ومن أنباء الحفلات التى تقام لمسرته ، ومن أنباء مغامراته ، ما فتح العيون فى العالمين القديم والجديد واسعة على هذا الملك الشاب الذى أعاد فى القرن العشرين ، وفى قلب أوربا ، صوراً أعجب مئات المرات من صور ألف ليلة وليلة .

وانتهزت الدعاية هذه الفرصة للتشهير بملك مصر . ولم تكتف بأنباء (دوفيل) وتجسيمها ، بل لجأت إلى حياته الزوجية فجعلت منها مادة زادت بها استهتار الملك بروزاً ووضوحاً . ذلك أنه بعد أن طلق الملكة فريدة أراد أن يتزوج ، وكان نجيب (باشا) الجواهرجى بالقاهرة ممن عهد إليهم فى اختيار فتاة تصلح زوجاً له . وكانت ناريمان صادق كريمة حسين (بك) فهمى صادق سكرتير عام وزارة المواصلات ، مخطوبة إذ ذاك للأستاذ زكى هاشم الموظف بوزارة الخارجية والمعين بهيئة الأمم المتحدة ، وكانت وقاع عقد قرانها قد وزعت على الأهل والأصدقاء .

وذهبت الفتاة مع أمها يوماً إلى محل نجيب الجواهرجى تختار خاتماً من الماس تتحلى به فى حفل قرانها . فلما رآها نجيب أسرع إلى التليفون وخاطب الملك وقال له إنه عثر بالصالة الفريدة المنشودة . وجاء الملك لفوره إلى متجر الجوهرى فأعجبته الفتاة فتحدث إليها وأبدلها من الخاتم الذى اختارته خاتماً يعدل ثمنه عشرات الأضعاف من الخاتم الأول . وقد أخبرنى سرى (باشا) حين رياسته وزارة الانتخابات المؤتلفة بأنه أشار على الملك ألا يتزوج ناريمان لأنها لاتصلح ملكة لمصر فلم يأبه لمشورته . فلما كان الملك فى (دوفيل) اتخذت الدعاية من هذا الحادث مادة اتهمت فاروق بسببها أنه انتزع فتاة من خطيبها وحبيبها ، وأنه أتى بذلك أمراً نكراً . وأثمرت هذه الدعاية وخلقت من فاروق فى خيال الفرنسيين والأوربيين والأمريكيين أبشع ما يتصوره هذا الخيال لملك شرقى مطلق مستهتر .

بل تجاوزت الدعاية ذلك كله وجاوزت فى بعض ما نشرت حدود الإنصاف . فجريدة (لى موند) الفرنسية من الصحف المعروفة بالحصافة والاتزان وبصلتها الوثيقة بوزارة الخارجية الفرنسية . مع ذلك نشرت يوماً مقالاً تزعم فيه أن فاروقاً يريد أن يعيد فى بلاده تقاليد الفراعنة تقصد بذلك إلى ما كان من زواج فرعون بأخته ، وتريد أن تنسب لفاروق ما يشبه هذا الأمر .

أثمرت هذه الدعاية حتى كان المصريون المصطافون بأوربا يخجلون فلا يذكرون جنسيتهم لمن يسألهم عنها . وقد لمست ذلك بنفسى إذ كنت بباريس عائداً من مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى الذى عقد ذلك العام بدبلن عاصمة أيرلندا . فقد اطلعت فى مجموعة الصحف الفرنسية عند أحد أصدقائى المصريين على طائفة من المقالات والصور التى نشرت عن فاروق فطأطأت رأسى . واطلعت كذلك على بعض المجلات الأمريكية فإذا هى تنشر عن حوادث فاروق وتصفه بأقبح الصفات . ورأيت فى بعض مسارح باريس تعريضاً بالملك الشاب ومغامراته يندى له الجبين . وسمعت من بعض معارفى ، رجال وسيدات ، ما ووجهوا به حين عرف محدثوهم أنهم مصريون . فآثرت ألا أتعرض لمثل ما تعرضوا له .

وزاد الطين بلة أن كانت هذه الصحف الأوربية والأمريكية تنشر عن التحقيقات التى تجرى فى مصر عن الأسلحة والذخائر الفاسدة التى اشتريت للجيش المصرى المحارب فى فلسطين ما يندى له الجبين . ذلك أن إحدى الصحف فى مصر بدأت ، بعد أن أحيل الاستجواب فى مجلس الشيوخ إلى لجنة الشئون الدستورية ، تنشر أن لديها وثائق تلقى التهمة على رجال من الجيش فى صفقات هذه الأسلحة الفاسدة . وبدأت النيابة تحقق مع هذه الصحيفة ، فلما تبينت أن للتهمة أساساً بدأت تحقق موضوع هذه الأسلحة والذخائر .

وتولى النائب العام محمد محمود (بك) عزمى التحقيق بنفسه وندب معه عدداً من رجال النيابة البارزين وأخذ ينشر فى الصحف ما بين الحين وحين أنباء يشتم منها أن للقصر علاقة بالموضوع ، وأنه يتدخل فى التحقيق ؛ بل لقد بلغ الأمر أن استُدعى منظم رحلة الملك إلى (دوفيل) وغيرها من مدن أوربا ، الأستاذ إدمون جهلان ، فلما حضر إلى مصر تلقاه فى المطار أحد رجال القصر وصحبه إلى النائب العام ، ثم لم يجرؤ النائب العام أن يقرر القبض عليه أو يمنعه من العودة إلى أوربا من جديد ، لأن الملك فيما قيل أصدر أمره بعدم التعرض له .

كانت صحف أوربا تنشر من التفاصيل الخاصة بهذا التحقيق ما يزيد الدعاية ضد الملك وضد مصر إثارة لنفس كل من يتابعها ، وما يجعل المصريين المقيمين بباريس وبأوربا يطأطئون رؤوسهم خجلا .

عدت من أوربا فألفيت القاهرة تتحدث عما تنشره صحف العالمين القديم والجديد عن ملك مصر ، وذلك برغم منع الوزارة دخول هذه الصحف إلى مصر أو تمزيق الصفحات التى نشرت فيها هذه الأنباء . وألفيت أصدقائى رجال المعارضة يتحدثون فيما لهذه الدعاية من أثر سيئ على سمعة الوطن ، وفى استخذاء الحكومة للملك وضعفها المطلق أمامه وأمام حاشيته . وتداولنا فى الأمر واتفقنا على أن واجبنا الوطنى يقتضينا أن نقف فى سبيل هذا التيار ، وأن أول خطوة نخطوها فى هذه السبيل أن نعد كتاباً نبلغه للملك أول وصوله إلى مصر نبين فيه خطورة ما تنحدر إليه الأحوال فى مصر ، ونطلب إليه فيه أن يتخذ خطوة تنقذ البلاد من الخطر . ووضع هذا الكتاب ووقعناه وأبلغناه إلى الديوان الملكى عشية وصول الملك إلى الإسكندرية . وهذا هو نص الكتاب :

« يا صاحب الجلالة :

« إن البلاد لتذكر لكم أياماً سعيدة كنتم فيها الراعى الصالح والرشيد ، وكانت تحف

بكم أمة تلاقت عند عرشكم آمالها ، والتفت حول شخصكم قلوبها ، فما واتتها فرصة إلا دلت فيها على عميق الولاء والوفاء . وما العهد ببعيد بحادث القصاصين ، وقد أنقذكم الله من مخاطره وهو أرحم الراحمين .

« واليوم تجتاز البلاد مرحلة قد تكون من أدق مراحل تاريخها الحديث . ومن أسف أنها كلما اتجهت إلى العرش فى محنتها حيل بينه وبينها ، لا لسبب إلا لأن الأقدار قد أفسحت مكاناً فى الحاشية الملكية لأشخاص لا يستحقون هذا الشرف ، فأساءوا النصح وأساءوا التصرف ، بل إن منهم من حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات هى الآن مدار التحقيق الجنائى الخاص بأسلحة جيشنا الباسل ، حتى ساد الاعتقاد بين الناس أن يد العدالة ستقصر حتماً عن تناولهم بحكم مراكزهم ، كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعد للدستور وأن النظام النيابى قد أضحى حبراً على ورق ، منذ أن عصفت العواصف بمجلس الشيوخ فصدرت مراسيم يونية سنة ١٩٥٠ التى قضت على حرية الرأى فيه وزيفت تكوين مجلسنا الأعلى كما زيفت الانتخابات الأخيرة من قبل تكوين مجلس نوابنا .

« ومن المحزن أنه قد ترددت على الألسن والأقلام داخل البلاد وخارجها أنباء هذه المساوئ وغيرها من الشائعات الذائعات ، التى لا تتفق مع كرامة البلاد ، حتى أصبحت سمعة الحكم المصرى مضغة فى الأفواه ، وأمست صحافة العالم تصورنا فى صورة شعب مهين ، يسام الضيم فيسكت عليه ، بل ولا يتنبه إليه ، ويساق كما تساق الأنعام ، والله يعلم أن الصدور منطوية على غضب تغلى مراجله ، وما يمسكها إلا بقية من أمل يعتصم به الصابرون .

« يا صاحب الجلالة :

« لقد كان حقًّا على حكومتكم أن تصارحكم بهذه الحقائق ، ولكنها درجت فى أكثر من مناسبة على التخلص من مسئوليتها الوزارية ، بدعوى التوجيهات الملكية ، وهو ما يخالف روح الدستور ، وصدق الشعور . ولو أنها فطنت لأدركت أن الملك الدستورى يملك ولا يحكم . كما أنها توهمت أن فى رضاء الحاشية ضماناً لبقائها فى الحكم ، وسترًا لما افتضح من تصرفاتها ، وما انغمست فيه من سيئاتها – وهى هى لا تزال أشد حرصاً على البقاء فى الحكم وعلى مغانمه منها على نزاهته– ولهذا لم نر بدًّا من أن ننهض بهذا الواجب فنصارحكم بتلك الحقائق ابتغاء وجه الله والوطن ، لا ابتغاء حكم ولا سلطان ، وبرًّا بالقسم الذى أديناه أن نكون مخلصين للوطن والملك والدستور وقوانين البلاد . وما الإخلاص لهذه الشعائر السامية إلا إخلاص الأحرار الذى يوجب علينا التقدم بالنصيحة كلما اقتضاها الحال .

« يا صاحب الجلالة :

« إن احتمال الشعب مهما يطل فهو لابد منته إلى حد . وإننا لنخشى أن تقوم فى البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم ، بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالى وسياسى وخلقى ، فتنتشر فيها المذاهب الهدامة ، بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد . .

« لهذا كله ، نرجو مخلصين أن تصحح الأوضاع الدستورية تصحيحاً شاملا وعاجلا ، فترد الأمور إلى نصابها ، وتعالج المساوئ التى تعانيها مصر على أساس وطيد من احترام الدستور ، وطهارة الحكم وسيادة القانون ، بعد استبعاد من أساءوا إلى البلاد وسمعتها ، ومن غضوا من قدر مصر وهيبتها ، وفشلوا فشلا سحيقاً فى استكمال حريتها ووحدتها ونهضتها ، حتى بلغ بهم الفشل أن زلزلوا قواعد حكمها وأمنها ، وأهدروا فوق إهدار اقتصادها القومى ، فاستفحل الغلاء إلى حد لم يسبق له مثيل وحرموا الفقير قوته اليومى .

« ولا ريب ، أنه ما من سبيل إلى اطمئنان أية أمة لحاضرها ومستقبلها ، إلا إذا اطمأنت لاستقامة حكمها ، فيسير الحاكمون جميعاً فى طريق الأمانة على اختلاف صورها ، متقين الله فى وطنهم ، ومتقين الوطن فى سرهم وعلنهم .

« والله جلت قدرته هو الكفيل بأن يكلأ الوطن برعايته ، فيسير شعب الوادى قدماً إلى غايته .

إمضاءات

إبراهيم عبد الهادى . محمد حسين هيكل . مكرم عبيد . حافظ رمضان . عبد السلام الشاذلى . طه السباعى . مصطفى مرعى . عبد الرحمن الرافعى . دسوقى أباظة . أحمد عبد الغفار . على عبد الرازق . رشوان محفوظ . حامد محمود . نجيب إسكندر . زكى ميخائيل بشارة . السيد سليم .

منعت الوزارة نشر هذا الكتاب وصادرت الصحف التى نشرته ، واتهم النحاس (باشا) موقعيه بأنهم مجرمون وهدد بأنه لن يسكت عن هذا الإجرام السافر . ومنعت الوزارة تداول النسخ التى كانت تطبع منه وأمرت بالقبض على موزعيها . وغضب الملك على الذين وقعوا هذا الكتاب أشد الغضب ، واحتفظ بأصله فى حافظة جيبه مخافة أن تنازعه يوماً فكرة التسامح معهم فتصدها تلاوته عن الاستجابة إلى مثل هذه النزعة .

على أن غضب الملك ووصف رئيس الوزارة هذا الكتاب بأنه « إجرام سافر » ، ووضع الذين وزعوا ما طبع من نسخه سرًّا فى غيابات السجون ، لم يتعد الإرهاب إلى

محاكمتنا نحن الفاعلين الأصليين . فالكتاب على ما فى لهجته من عنف لا يمكن أن تجد فيه محكمة عيباً فى الذات الملكية أو ما يشبهه . فإذا قدمتنا الحكومة للقضاء فبرأنا كانت الطامة الكبرى . وكان حكم القضاء لطمة عنيفة للنظام الذى حاول القصر إقامته ، وقد تتعدى هذه اللطمة القصر إلى صاحبه . وعند ذلك تكون الوزارة قد كشفت الملك حين توهمت أنها تريد الدفاع عنه ولهذا لم يتعرض لنا أحد ولم يفكر فى مؤاخذتنا إنسان .

ولم أر أن يقف الأمر عند هذا الحد . وكان يوم ١٣ نوفمبر يقترب . وهذا اليوم هو عيد الجهاد الوطنى ، واليوم الذى اعتاد الساسة أن يلقوا فيه خطبهم يصورون فيها جهود البلاد ومبلغ اتفاقها مع الأهداف التى سعت إليها منذ سنة ١٩١٩ فى سياستها الداخلية وسياستها الخارجية . وقد آثرت أن أسبق بخطابى هذا اليوم ، واخترت يوم ٧ نوفمبر من تلك السنة – سنة ١٩٥٠ – لأن زعيمنا الراحل محمد (باشا) محمود كان قد اختار يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ فخطب الألوف الذين كانوا يسمعون له منبهاً « لما كانت تجتازه البلاد يومئذ من أوقات عصيبة ؛ مهيباً بكل مصرى أن يؤدى واجبه لإنقاذ مصر من محنة دستورية قاسية نزلت بها » . وقد صوّر خطابى هذا ما كانت تعانيه مصر من محن تناولت كل مرافقها وامتدت إلى حرية الأفراد وحرية الصحافة . وبعد أن فصل الخطاب هذه المحن وسوء أثرها فى حياة البلاد جاء فيه :

« إن نطاق الظلام المضروب حول هذه الأمة قد جر علينا من الكوارث الشىء الكثير مما تعلمون وما لا تعلمون . وهذا النطاق يزداد مع ذلك كل يوم كثافة فيزيد الكوارث تفاقماً . وها هى ذى الرقابة العرفية قد فرضت على الصحف من غير أن يكون فى البلاد حكم عرفى ، فجعل البوليس يراقب ما يراد نشره فى كل صحيفة لا ترضى عنها الحكومة ، ويطلب محو ما يريد محوه ، وإلا صودرت الصحيفة قبل أن تصل إلى أيدى قرائها . أليس هذا سجناً للأقلام والأفهام والعقول لم تعهده مصر منذ عشرات السنين إلا فى عهد الأحكام العرفية ؟ أو ليست هذه الرقابة العرفية سجناً للرأى العام يحول بينه وبين معرفة ما يجرى فى شئونه العامة ؟ أو ليس هذا ازدراء للأمة وتحقيراً من شأنها ؟ فأين من هذا ما نص عليه الدستور من أن مصدر السلطات كلها الأمة ، وأن الرقابة على الصحف محظورة ، وأن حرية الرأى مكفولة ؟ أليس معنى هذا أننا نرجع القهقرى وأننا نتأخر بدل أن نتقدم ، وأن ما قامت الأمة لتحقيقه فى سنة ١٩١٩ من أن تكون مصدر السلطات ويكون أمرها بيدها قد أصبح هراء من الهراء ؟ أو ليس معناه أن نصوص الدستور قد أصبحت فى نظر الحاكمين

لغواً لا يساوى الحبر الذى كتب به ، والورق الذى كتب عليه ؟ وهل لهذا اسم غير الاستبداد نخضع له بدل الحرية التى كنا نطمع فى أن نتمتع بها ؟ وأن المستبدين بنا قد بلغوا من الاستهتار حد احتقارنا ، فهم يدعون أنهم وكلاء عن الأمة وهم مع ذلك يسومون الأمة سوء العذاب من غير أن يخشوا رقيباً ، ويتلاعبون بمصالح الأمة كما تهوى أنفسهم من غير أن تحاسبهم ضمائرهم إذا لم يخشوا حساب القانون ولم يردعهم الرأى العام ؟ »

وتحدث الخطاب فى ختامه عن السبيل إلى الإصلاح فجاء فيه :

« إذا أردنا الإصلاح يجب أولا أن نعترف بما ارتكب فى جميع العهود الماضية من أخطاء أدت إلى إصدار تشريعات مقيدة للحرية لا يكاد يكون لها نظير فى الأمم المتقدمة فى الحضارة ، وأن تلغى هذه التشريعات كلها ، وفى مقدمتها النص الذى يسمح بسرية التحقيقات والقيود التى فرضت على حرية الصحافة .

« ويجب ثانياً أن نصحح أوضاعنا الدستورية . وليس المقصود من تصحيح الأوضاع الدستورية الاكتفاء بإلغاء مراسيم ١٧ يونيو الماضى وانتخابات الصيف الماضى ، فهذا الإلغاء لا يزيل أسباب الشكوى إذا بقيت الأمور تسير فى طريقها الذى تسير فيه اليوم . إنما أريد بتصحيح الأوضاع الدستورية أن يجرى الحكم فى مصر على النحو الذى يجرى عليه فى إنجلترا وغير إنجلترا من البلاد البرلمانية ، وأن تسود فيه الروح الدستورية بالمعنى الصحيح . أليس يحرم الدستور على الوزراء أن يشتروا أو يستأجروا شيئاً من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام حماية لهم من تهمة استغلال النفوذ ؟ فلابد كذلك من تشريع يحرم على الوزراء وعلى مجلس الوزراء ترقية أقرباء الوزراء وذويهم بالاستثناء ، متابعة لفكرة الدستور فى حماية الوزراء من أن ترقى إليهم الشبهة وأن يتهموا حين تصرفهم فى الأموال العامة .

« كذلك يجب أن يقدر رئيس الوزراء وأن يقدر الوزراء ما يجب عليهم للملك صوناً لمركزه من أن تظن به مسئولية أيًّا كان نوعها . ولهذا كان لرئيس الوزراء فى البلاد البرلمانية جميعاً أن يقابل الملك مباشرة فى كل ساعة من النهار أو من الليل ، ليعرض عليه المهم من شئون الدولة . وللملك أن يشير بالنصيحة . على أن المسئولية واقعة دائما على الوزارة وحدها ، لأن توقيعات الملك يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون ، ولأن أوامر الملك شفاهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال .

أما أن تجرى الأمور على النحو الذى تجرى عليه عندنا ، فيكون بين رئيس الوزراء والملك وسطاء غير مسئولين ، وأن يكون لهؤلاء الوسطاء بحكم اتصالهم بالملك مركز ممتاز وسلطة خفية خاصة . فذلك قلب للأوضاع الدستورية التى تجعل الوزراء مسئولين لدى مجلس النواب وحده ولا مسئولية عليهم لدى غيره .

« وإذا كان لرئيس الوزراء أن يقابل الملك فى كل وقت من غير حاجة إلى وسيط فالأوضاع الدستورية تقتضى كذلك أن يكون الوزير المختص إلى جانب الملك حين يدلى الملك بنطق يحتاج نفاذه إلى توقيع الوزير . ولا حاجة بى إلى أن أضرب الأمثال على ذلك فهى مستفيضة يقف عليها فى كتب الفقه الدستورى من شاء .

« هذه أمثلة من الأوضاع الدستورية التى نريد تصحيحها . وأرجو ألا يكون الجواب على ما أطالب به من هذا التصحيح أن وزارات سبقت قد خالفت هذه الأوضاع كما تخالفها الوزارة الحاضرة . فالتقصير لا يلحق المقصر وحده ولا يكون علاجه بالإمعان فيه ، أو بإضافة تقصير جديد إليه . فمعالجة الشر بالشر إضافة شر إلى شر . إنما تكون معالجة التقصير بالقضاء عليه وإزالته . وكل إمعان فى التقصير ، وكل زيادة عليه ، مضاعفة للإثم تبلغ حد الجريمة . وعند ذلك لا تكفى المسئولية السياسية ، بل يجب الجزاء الرادع الصارم .

« ويجب أن يقوم الحكم دائماً لمصلحة المحكومين ، لا لمنافع الحاكمين ، ويجب لذلك أن يكون هدفه تحقيق الطمأنينة إلى العيش عند العدد الأكبر من أبناء الأمة من الفقراء والمتوسطين من الفلاحين والعمال والموظفين الحكوميين وغير الحكوميين . فهؤلاء هم عماد الأمة ومظهر قوتها فى السلم والحرب . على أدرعهم وعلى عقولهم وعلى قوتهم المادية والمعنوية يعتمد الإنتاج القومى فى مختلف صوره ، فإذا لم يطمئنوا إلى العيش ضعف هذا الإنتاج ؛ ولهذا يجب أن تكفل الحكومة للموظفين ولغير الموظفين حداً أدنى لمستوى العيش ، أقله ما كان قبل سبتمبر سنة ١٩٣٩ حين أعلنت الحرب العالمية الأخيرة . فليس هذا بالمستوى الرفيع ولكنه بعض ما تطمئن له النفوس وتنشط معه للقيام بالعمل والإنتاج على وجه صالح » .

* * *

كانت الأمة إذ ذاك شديدة البرم بما هو حادث . وكانت تسمع لأقوالنا نحن أحزاب المعارضة بآذان مفتوحة وقلوب واعية . لكنها كانت تخشى إن هى قامت بحركة عنيفة أضر ذلك بأهدافها القومية ، وبخاصه لأن مصر وإنجلترا بدأتا إذ ذاك محادثاتهما بشأن جلاء

القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس . وقد استمرت هذه المحادثات وما سبقها من إجراءات تمهيدية قرابة سنة ونصف سنة .

وقضيت إجازة الصيف من سنة ١٩٥١ فى لبنان وحضرت مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى بإستامبول . فلما عدت إلى مصر فى الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر كانت المفاوضات بين الدولتين قد انتهت إلى مأزق جعل الوزارة الوفدية تفكر تفكيراً جدياً فى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ من جانب مصر وحدها . وأعلن النحاس (باشا) هذا الإلغاء بالفعل فى خطاب ألقاه بمجلس النواب يوم الاثنين ٨ أكتوبر ، وقدم على أثره التشريعات التى اقتضاها ومنها تعديل الدستور بجعل لقب الملك « ملك مصر والسودان » بدلا من « ملك مصر » فقط . وقد ذكر النحاس (باشا) فى خطابه أن الحكومة المصرية أعدت عدتها لكل الاحتمالات ونظمت خطواتها لتجعل إلغاء المعاهدة فعلياً ، وأنها ستعلن عن كل خطوة تخطوها فى حينها القريب .

وأحال المجلس التشريعات على لجانه المختصة وأجل نظرها فى المجلس أسبوعاً واحداً . وقبل نهاية الأسبوع قدمت الدول الأربع ، إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ، مذكرة إلى الحكومة المصرية بإنشاء قيادة الشرق الأوسط . ورفضت الحكومة هذه المذكرة وأقر البرلمان إلغاء المعاهدة والتشريعات المتصلة بهذا الإلغاء ، ولم يعبأ بما أعلنته إنجلترا من تمسكها بمعاهدة سنة ١٩٣٦ لأن إلغاء المعاهدات لا يجوز دولياً أن يكون من جانب واحد .

لم تثر المعارضة اعتراضاً على إلغاء المعاهدة ، بل أيدت الأحزاب كلها هذا الإلغاء ، واحتفظت برأيها فى الإجراءات التى تتخذها الحكومة لجعله فعالا حتى تقف عليها .

بعد أسابيع من إقرار البرلمان لتشريعات الإلغاء عين الملك حافظ عفيفى (باشا) مدير بنك مصر رئيساً للديوان الملكى . وكان حافظ (باشا) قد أدلى فى شهر سبتمبر بحديث إلى جريدة الأهرام ذكر فيه أنه لا يوافق على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولم يكن حافظ (باشا) وفدياً . لذلك قابلت الوزارة وقابل الوفد تعيينه بهجوم عنيف عليه ، إذ خيل إليه أن لهذا التعيين دلالة غير مطمئنة على بقاء الوفد فى الحكم . واستمر هذا الهجوم العنيف زمناً غير قليل ، ولم تخل الحملات التى نشأت عنه من تعريض مستور بالملك بسبب هذا التعيين . وقابل حافظ (باشا) هذا الهجوم بالأناة والصبر ، اقتناعاً منه بأن لكل حملة نهاية .

وهدأت الحملة بعد زمن، وإن بقيت فى النفوس دوافعها ، وإن تركت من الآثار ما لا يسهل نسيانه .

وأخذت الحكومة فى تنفيذ إلغاء المعاهدة بأن أمرت عشرات الألوف من العمال الذين يعملون فى المعسكرات البريطانية أن يتركوا عملهم ، وإلى التجار والمقاولين ومن إليهم من الذين يتعاملون مع الجيش البريطانى المعسكر على القناة ألا ينفذوا تعهداتهم ، وشرعت عقوبات للذين يخالفون ما أمرت به . وقابل الإنجليز هذه الخطوات بأن استقدموا عمالا من قبرص ومالطة وغيرهما ، وأن جلبوا التموين من أرجاء الإمبراطورية المختلفة ، كما هددوا بقطع الكيروسين والبنزين وغيرهما من مواد الوقود عن القاهرة وعن بلاد القطر كلها .

واستمرت المعركة بين مصر وإنجلترا على هذا النحو ، وامتدت إلى ميادين مختلفة . وأقبلت سنة ١٩٥٢ فذهبت أستجم بالفيوم أنا ودسوقى أباظة (باشا) وكريمته الكبرى . وإننا لهناك إذ علمنا أن الملك فاروق رزق من ناريمان ولى عهد دعاه أحمد فؤاد . واغتبط دسوقى (باشا) واغتبطت كريمته لأن (الملكة) ناريمان كانت صديقة الفتاة وأختها منذ طفولتهن ، ولأن دسوقى (باشا) كان يعطف على والدها المرحوم حسين (بك) فهمى صادق أشد العطف . واقترح دسوقى أباظة (باشا) علىَّ أن نبعث للملك ببرقية تهنئة ، فترددت وقلت له : لن يرد الملك علينا . قال : هذا محال . فهذه مجاملة منا له وأدبه يوجب عليه أن يرد عليها . قلت : أنا عند رأيى ؛ فإن أبيت إلا أن تفعل فاكتب برقية واحدة ووقعها باسمينا حتى إذا صدق رأيى ولم يرد الملك كان ذلك ذنبك . وأرسل دسوقى هذه البرقية ، كما أرسل برقية باسم كريمتيه إلى (الملكة) ناريمان ، فجاء رد الملكة على الكريمتين وحالت الحفيظة دون رد الملك علينا .

وإنما دعانى إلى الاقتناع بأن الملك لن يرضى بالرد على برقيتنا ما بدا من تشبث الحفيظة بنفسه ضد من يغضب عليه تشبثاً يتجاوز الحياة إلى ما بعدها .

لما عرض على البرلمان قتال اليهود فى فلسطين عارض إسماعيل صدقى باشا طلب الحكومة لأسباب عديدة أبداها ، منها عدم استعداد الجيش المصرى ، ومنها أن الدول الكبرى التى أيدت إنشاء دولة إسرائيل ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، لن تدع الدول العربية تبلغ من معارضة هذا القرار حد إسقاطه ، ومنها أن مصر أحوج إلى إنفاق الأموال التى تقتضيها هذه الحرب فى إصلاح شئونها الداخلية . وغضب الملك على صدقى (باشا) لموقفه ذاك أشد الغضب . وعلى الرغم من أن الرجل عاش بعد ذلك زمناً غير قصير ، ومن

أنه رأس الوزارة المصرية عدة مرات ، كانت وزارته فى سنة ١٩٤٦ آخرها ، ومن أنه أدى لمصر خدمات كثيرة منح من أجلها نياشين كبرى ، أحدها نيشان محمد على الذى يجعل لصاحبه الحق يوم يموت أن يشيع فى جنازة رسمية وأن يحمل نعشه على عربة مدفع – على الرغم من ذلك كله استمر غضب الملك عليه حتى لقد أمر حين مات بألا يحتفل رسمياً بتشييعه ، وألا يشترك فى هذا التشييع من رجال القصر أحد .

وقد تولت الناس الدهشة بل تولاهم الاستياء لهذا التصرف ، فهم يقولون دائماً : اذكروا محاسن موتاكم .

ولم يكن ما حدث مع صدقى (باشا) هو المثل الوحيد من نوعه ، ولكنه أشدها دلالة على أن الملك لا ينسى حفيظه ، ولذلك اقتنعت بأنه لن يرد على برقية منى أنا ودسوقى (باشا) نهنئه فيها بمولد ولى عهده ، وكلانا وقع الكتاب الذى أثار حفيظته .

وكيف ينسى ما فعلنا ولم ينس لصدقى (باشا) شجاعته فى إبداء رأى دلت الحوادث من بعد على أنه كان حصيفاً ، كما أن صدقى (باشا) كان فى الحق جديراً بأن يعامل فى موته أكرم معاملة بعد الذى أداه لمصر فى مفاوضات سنة ١٩٤٦ من خدمة وطنية جليلة لن ينساها له التاريخ ، وكانت تفيد مصر منها أعظم فائدة وأجلها لو أن مشروع المعاهدة الذى انتهى إليه أقر ونفذ فجلت القوات البريطانية عن مصر بغير قيد ولا شرط منذ سنة ١٩٤٩ .

وعدنا إلى القاهرة ، فإذا الملك يعد وليمة كبيرة فى قصر عابدين دعى إليها المصريون والأجانب احتفاء بمولد ولى العهد . وأمر فلم يدع إليها من وقعوا الكتاب الذى اشتركت أنا ودسوقى (باشا) فى توقيعه . زرت حافظ (باشا) عفيفى بمنزله فى هذه الأثناء ، وتطرق حديثنا إلى موقف الملك منا ، فذكر حافظ (باشا) أنه قضى أكثر من نصف ساعة يحاول عبثاً إقناع الملك بدعوتنا إلى هذه الوليمة التى دعى إليها المصريون والأجانب ، وأنه أشار فى حديثه إلى أن الملك قد يضطر يوماً إلى الالتجاء إلينا إذا قضت الظروف بتنحى الوفد عن الحكم ، فمن الخير أن تحسن العلاقة بيننا وبينه ، كما ذكره كذلك بأن والده الملك فؤاد كانت تقع الجفوة بينه وبين بعض الساسة أحياناً فلا يستديمها ، بل ينتهز الفرصة للإغضاء عنها . وأى فرصة أكرم من مولد ولى العهد يمكن أن يجدها (الملك) فاروق لتناسى ما سلف بينه وبين المعارضة . وكان جواب الملك أن أخرج العريضة من حافظة جيبه وقال : ولكنهم أهانونى . ومع ذلك أرجوك يا حافظ (باشا) أن تدعنى هذه المرة ، وسأفكر فى الإغضاء عما سلف فى فرصة اخرى .

كانت العلاقات بين مصر وإنجلترا تزداد فى هذه الفترة عنفاً ، وكان الشبان الجامعيون ، والشبان الإخوان المسلمون ، وشباب مديرية الشرقية ، قد ألفوا فرقاً من الفدائيين تعمل على اغتيال من تستطيع اغتيالهم من الجنود الإنجليز . وكانت القيادة البريطانية فى قناة السويس تقابل هذه الأعمال بعنف شديد .وقد أعلنت يوماً أنها قررت تدمير قرية « كفر عبده » على مقربة من السويس لأن الإرهابيين يحتمون بهذه القرية ويحاولون نسف محطة المياه القائمة على مقربة منها . وتصدى فؤاد (باشا) سراج الدين وزير الداخلية لمواجهة هذا الموقف فأمر قوات البوليس الموجودة بالسويس بمقاومة البريطانيين فيما يريدونه . ولم يكن لهذه القوات بالمقاومة قِبَل ، فأزيل « كفر عبده » . ثم إن الإنجليز أمروا قوة بلوك النظام المصرية المجتمعة فى دار المحافظة بالإسماعيلية بالانسحاب منها بحجة أن وجودها يهددهم ، فأمر فؤاد (باشا) هذه القوة بأن تقاوم إلى النهاية وألا تستسلم لطلب الإنجليز . وكان ذلك فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ . وقد نزلت قوة بلوك النظام على أمر وزير الداخلية فرفضت التسليم ، فأطلق الإنجليز عليها مدافعهم وقتلوا منها ما يزيد على ثمانين شخصاً قبل أن تذعن وتنسحب .

وأذاعت محطة الإذاعة ما حدث ، ونشرت صحف الصباح نبأه ، فاجتمعت قوات بلوك النظام الموجودة بالقاهرة وتجمهرت وسارت إلى جامعة فؤاد الأول بالجيزة وخطبوا الطلاب معلنين أن البوليس ، ومنه بلوك النظام ، وظيفته حفظ الأمن وليست وظيفته مقاومة الجيوش المسلحة . وانحدرت هذه القوات إلى القاهرة وذهبت إلى مجلس الوزراء محتجة على تصرف وزير الداخليه . وخطب عبد الفتاح حسن (باشا) وزير الشئون الاجتماعية هذه القوات قائلا : إن الوزراء مستعدون لتعريض صدورهم لرصاص الإنجليز . واستمرت مظاهرة بلوك النظام فذهبت إلى قصر عابدين تعلن استياءها .

وانتهزت طائفة من المخربين اضطراب النظام فانتشرت فى القاهرة توقد النار فى متاجرها وفنادقها وملاهيها على نحو لم يعرف تاريخ مصر الحديث له مثالا . وشجعهم على ذلك أن رأوا البوليس متقاعساً عن مقاومتهم أو القبض على أحد منهم . بدءوا جرائمهم بإحراق (كازينو أوبرا) فى ميدان الأوبرا ، فلم يتعرض لهم أحد ؛ برغم وجود البوليس على مقربة منهم . ثم امتد نشاطهم المخرب فأحرقوا متجر شيكوريل بشارع فؤاد ، وفندق شبرد ذا السمعة العالمية ، وانتشروا ها هنا وهناك وفى كل مكان من أرجاء العاصمة حتى بلغوا شارع الهرم يحرقون ويخربون إلى ساعة متأخرة من الليل .

وكان فؤاد (باشا) سراج الدين فى شغل هذا الصباح بأمر خاص هو مشترى عمارة

لنفسه من شخص يدعى عريضة . فلما فرغ من ذلك حوالى الظهر وعرف بما هو حادث من الإحراق والتخريب ، ومن قعود رجال البوليس عن أداء واجبهم بسبب ما أصاب زملاءهم فى الإسماعيلية نتيجة لأوامره ، ذهب إلى القصر يطلب معونة الجيش لكبح جماح الفوضى وإعادة النظام . وكان ضباط الجيش مدعوين يومئذ إلى مأدبة ملكية احتفاء بمولد ولى العهد ، فأمر الملك قائد القوات المسلحة بإنزال الجيش فى شوارع العاصمة . ولم يلبث البغاة حين رأوا قوات الجيش تحتل الميادين أن اختفوا فجأة فلم يبق لهم من أثر .

وزارة تنتهى تصرفاتها إلى هذه الكارثة الفادحة لا يمكن أن تبقى فى مناصبها ، ولذلك أقيلت . ولكن من ذا يحل محلها ؟ أهى أحزاب المعارضة وزعماؤها هم الذين قدموا الكتاب الذى اعتبره الملك مهيناً له ؟ ! كلا ! . . بل عهد إلى على ماهر (باشا) بتأليف الوزارة وطلب إليه أن يدعونا للاشتراك معه أفراداً معينين بالاسم ، لا أحزاباً ولا ممثلين لأحزاب . وكان المنتسبون إلى الأحزاب ، والذين أريد اشتراكهم فى الوزارة بأشخاصهم لا يزيد عددهم عن خمسة أوستة ، فى وزارة أريد أن تشتمل على ستة عشر إلى عشرين وزيراً .

وتداولت الرأى مع دسوقى (باشا) أباظة ثم مع إبراهيم (باشا) عبد الهادى وأحمد خشبة (باشا) ، وانتهينا إلى أن الخير فى ألا نلبى الدعوة . وخاطبنى حافظ عفيفى (باشا) تليفونيًّا يطلب إلى أن أسهل مأمورية على (باشا) ماهر ، ويذكر أنه قضى يومين حتى أقنع الملك بتأليف وزارة مستقلة . قلت : ما دام الأمر كذلك فلتكن الوزارة مستقلة بالفعل ، فإذا احتاج الأمر إلى معاونتنا إياها من بعد ، واقتنعنا بضرورة ذلك سهل التكييف القانونى لهذا الوضع .

وكان على (باشا) ماهر فيما ظهر لى من حديثه ميالاً لإشراك الأحزاب المعارضة معه ؛ بل لقد قال لى : من ذا تمثل الوزارة المستقلة ؟ . . لكنه ألف وزارة مستقلة حين رأى أن اشتراك الأحزاب فيها غير مقبول ، وتقدم بها إلى البرلمان .

لم يطل عمر هذه الوزارة غير خمسة أسابيع . فقد ظن على (باشا) ماهر أنه يستطيع أن يجمع حوله الأحزاب كلها قبل أن يحدد التحقيق المسئوليات فى حريق القاهرة ، وقبل أن يحل مجلس النواب ، مكتفياً باقتناعه هو بأن فى اجتماع الأحزاب حوله خيراً لمصر كبيراً ، متناسياً أن بينها من أسباب الخصومة والتنازع ما يجب التغلب عليه بادئ الأمر . وكان أول ما صنعه فى سبيل ما ظن أنه يجمع به الكلمة أن تقدم إلى البرلمان مثنياً على « سلفه العظيم مصطفى النحاس (باشا) » ، معلناً أنه سيسير على خطته ونهجه . فيم إذن كانت إقالة

النحاس (باشا) ؟ ! . . . واغتبط الوفد بما سمع من ذلك ، وأعلن تأييده لعلى ماهر (باشا) فى حدود هذه السياسة .

وأراد على (باشا) أن يظهر شيئاً من الاستقلال عن القصر . كنت عنده يوماً وسمعته يجيب على دقة تليفون ، وفهمت من جوابه أنه كان يخاطب القصر ، وأغلب الظن أن يكون المتكلم رئيس الديوان ، وكان مما أجاب به على (باشا) ماهر وسمعته أنا قوله : لا لا . إذا كان الأمر كذلك فابحثوا عن غيرى . ! وبعد ثلاثة أسابيع من تأليف الوزارة بدأت الأحاديث تجرى بأن القصر غير راض عن سياستها . وسألت يوماً : أفى النية تعديلها ؟ قيل لى : كلا . بل تغييرها .

وفى اليوم الأخير من شهر فبراير طلب على (باشا) ماهر مقابلة الملك ، فلم يجب طلبه ، بل قيل له : إن كان لديك ما تريد أن تقوله فرئيس الديوان عندك . فذهب الرجل إلى القصر يحمل استقالة الوزارة . وقبلت هذه الاستقالة فور تقديمها .

وعهد الملك إلى نجيب (باشا) الهلالى فى تأليف الوزارة فألفها مستقلة كذلك . وكان نجيب (باشا) وفديًّا ثم اختلف مع الوفد وأبى الاشتراك مع النحاس (باشا) فى وزارته الأخيرة . لذلك كان برنامجه صريحاً فى الطعن على الوفد وسياسته ، وفى ضرورة حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة . وقد زرته غداة وزارته مهنئاً وأبديت له استعدادى لمعاونته بالرأى ، فكان جوابه أنه سيشاورنى فى خطة العمل بعد أن يخف ضغط المهنئين . وانقضت الأسابيع بعد ذلك ولم يتصل بى ولا بأحد من رجال الأحزاب ، لأن الملك أظهر عدم رضاه عن هذا الاتصال .

وكان التفاهم بين الهلالى (باشا) وبين القصر يبدو كلما توالت الأيام صريحاً قويًّا . وكان لهذا التفاهم أثره بطبيعة الحال فى إعراضه عنا وعدم اتصاله بنا . وانقضى شهر وتبعه شهر آخر والوزارة تجرى على سياسة غير مفهومة لنا ، ولا تعنى بالتفاهم معنا . وانتهى ذلك بطبيعة الحال إلى تخلينا عن تأييدها وإن لم ننتقل لمعارضتها معارضة مكشوفة . وتنصف الشهر الثالث منذ تأليف الوزارة وهى تبدو مكتفية بتأييد القصر لها ورضا الملك عنها.وفى النصف الأخير من ذلك الشهر الثالث جمعت المصادفة بينى وبين الدكتور حافظ عفيفى (باشا) رئيس الديوان فى « كلوب محمد على » فأخذ يسألنى عن السبب فى موقفنا غير الودى من الوزارة وفى امتناعنا عن إسداء المشورة لها . قلت : لأن رئيسها لم يخاطبنا من يوم تأليفها ، بل وقف منا موقف المتجاهل وجودنا . وانتهى رئيس الديوان إلى اجتماعى أنا وإبراهيم (باشا) عبد الهادى

برئيس الوزارة فى بيت حافظ (باشا) بعد أيام قليلة من هذا الحديث . على أن اجتماعنا هذا كان قليل الثمرة . واجتمعنا فى دار رئيس الديوان مرة أخرى أسفرت عن النتيجة التى أسفر عنها اجتماعنا الأول .

وفى الأيام الأخيرة من شهر يونيو بعث نجيب (باشا) الهلالى من أخبرنى أنه يريد أن يرانى بالإسكندرية . وذهبت إليه يوم الخميس ٢٦ يونيو فتحدث إلىَّ فى شئون شتى كان أهمها أن لديه معلومات وثيقة عن أن كريم ثابت (باشا) وأحمد عبود (باشا) وأنطون بوللى سكرتير الشئون الخصوصية للملك اجتمعوا بباريس ، وأن مليوناً من الجنيهات أو من الفرنكات السويسرية دفع من جانب عبود (باشا) للتخلص من الوزارة . ورجوت لرئيس الوزارة أن يتغلب على هذه المؤامرة التى يحدثنى عنها ، وعدت إلى القاهرة فى اليوم نفسه .

بعد أربع وعشرين ساعة من عودتى إلى القاهرة انتشر النبأ بأن الهلالى (باشا) يستقيل . وتأكد هذا النبأ ضحى السبت ٢٨ يونيو . وفى مساء ذلك اليوم عهد الملك إلى حسين سرى (باشا) بتأليف الوزارة . وعجبت لهذا النبأ لما أعلمه من أن الثقة مفقودة بين رئيس الديوان وبين سرى (باشا) ، ولأن الملك لم يكن يطمئن إلى سرى (باشا) منذ زمن غير قليل .

وأخذ سرى (باشا) صبح الغد يستدعى من يعاونونه فى الوزارة . وفى الساعات الأولى من المساء علمت أنه لم يتمكن من تأليف الوزارة ، وأن الملك عهد إلى بهى الدين بركات (باشا) فى تأليفها ، وطلب رئيس الديوان إلى بهى الدين (باشا) أن يذهب إلى الإسكندرية لهذا الغرض . لكن المهتمين بالأنباء عرفوا فى ساعة متأخرة من الليل ، وعرف الجمهور فى الصباح ، أن المراسيم صدرت بتأليف وزارة حسين سرى (باشا) ، وبأن كريم ثابت (باشا) وزير دولة فيها .

كان الخاصة يهمسون فى الأشهر الأخيرة باتجاهات لبعض ضباط الجيش ليس يسمها الولاء الخالص للملك . ولم يدر بخاطر أحد مع ذلك أن يكون لهذه الاتجاهات أثر تخشى مغبته . فقد أغدق الملك على الجيش من العطف ومن الميزانية ما جعل الناس يظنون بأن الجيش حصن الملك المكين . أما هؤلاء الضباط الذين تغيروا على سنة الولاء ، ودعوا أنفسهم الضباط الأحرار ، فأخذوا يوزعون الفينة بعد الفينة منشورات سرية يشيرون فيها إلى حرب فلسطين وإلى الأسلحة والذخائر الفاسدة التى كانت ترسل إلى المقاتلين هناك ، وإلى الفساد الذى استشرى فى الجيش كما استشرى فى غير الجيش من مرافق الدولة وهيئاتها ونظامها . وتزايد

الهمس ولم يزد مع ذلك عن أنه الهمس حتى لفتت الأنظار ظاهرة كان لها فى نظر هؤلاء الخاصة مغزاها .

ذلك ما حدث فى نادى الضباط . ويقع هذا النادى بحى الزمالك فى دار ذات حدائق كانت من قبل سكناً خاصاً للسردار الإنجليزى للجيش المصرى . فلما أعلنت مصر استقلالها فى سنة ١٩٢٢ ، ثم قتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى فى أواخر سنة ١٩٢٤ ، بقيت هذه الدار خالية حتى أمر الملك بوصفه القائد الأعلى للجيش ، أن تكون ناديًا للضباط . وكان للنادى مجلس إدارة ورئيس ينتخبهم الضباط من بينهم . وكان المفهوم أن الانتخابات مظهر فقط ، وأن الأوامر كانت تصدر من القصر بأسماء الأعضاء وأسم الرئيس فلا يناقشها أحد ، ولا يخالفها حين الانتخاب أحد ، لأنها أوامر القائد الأعلى ، ومخالفة القائد الأعلى لا تجوز فى حكم العسكرية .

وقد اختص الملك هذا النادى بالكثير من عنايته ورعايته ، وكان يزوره بين حين وحين ، ويتحدث إلى الضباط وإلى من يحضر من زوجاتهم فيه حديثاً تشوبه المودة ، بل كان لا يأبى أن يمزح مع الضباط ويسألهم عن آخر نكتة وإن أباها مألوف الأدب والذوق ، فإذا ذكرت أمامه قهقه ضاحكاً منها ، وأظهر اغتباطه بها وبقائلها .

واختص الملك اللواء محمد حيدر (باشا) بعطفه الخاص فى السنوات الأخيرة . وكان حيدر (باشا) مديراً لمصلحة السجون التابعة لوزارة الشئون الإجتماعية ، ثم رقى سنة ١٩٤٤ وكيل وزارة للسجون ، ثم عين وزيراً للحربية فى وزارة النقراشى ونقلت مصلحة السجون معه من وزارة الشئون الاجتماعية إلى وزارة الحربية . وقال بعضهم إن السبب فى هذا النقل الذى لا مسوغ له أن حيدر (باشا) كان يأمر بتشغيل المسجونين مجاناً فى مزارع الملك وأعماله الخاصة . وعين حيدر (باشا) كذلك ياوراً خاصاً للملك ، وجمع بين هذا المنصب الشرفى ومنصب الوزير .

وكان حيدر (باشا) ينتخب فى كل عام رئيساً لنادى الضباط بأمر الملك . فلما اشتد ساعد الضباط الأحرار فكروا فى تغيير إدارة النادى وفى إسناد رياسته إلى رجل منهم . وتم لهم ما أرادوا وانتخب اللواء محمد نجيب (بك) رئيساً للنادى .

ماذا يعمل الملك إزاء هذه المخالفة الصارخة لأوامره الصريحة ؟ أيدعها تمر حتى تسكن العاصفة ثم يجد للموقف حلاً ؟ كلا ؛ بل اعتبر ما حدث تحدياً له تجب مقاومته . فأصدر أمره بوصفه القائد الأعلى فألغيت هذه الانتخابات فكان إلغاؤها ظاهرة أشهدت

الناس جميعاً على أن الجيش منقسم فى ولائه للملك ، وأن هؤلاء الضباط الأحرار أصبح لهم من النفوذ بين زملائهم ما يجب أن يحسب حسابه . أليس الجيش هو السند الذى يعتمد الملك عليه لتوطيد ما يسعى إليه من دعم سلطانه المطلق ؟ أولا يحسب الساسة جميعاً حساب الجيش ويخشون نتائج انتقاضه ، وما قد يجر إليه هذا الانتقاض ، إن حدث ، من تدخل الإنجليز لإعادة نفوذهم ، بل لإعادة قواتهم إلى القاهرة وإلى الأراضى المصرية كلها ؟

ولاحظ الأجانب انقسام الجيش فى ولائه للملك أكثر مما لاحظه المصريون وقدروا لنتائجه .

روى لى الأستاذ محمود عزمى أنه تحدث وهو فى أمريكا فى شتاء ١٩٥١ – ١٩٥٢ ، إلى سياسى أمريكى ، وأن الحديث تطرق إلى اعتماد الولايات المتحدة على الملك فى تنفيذ سياستها فى مصر والشرق الأوسط ، وأن هذا السياسى الأمريكى عاد إلى الأستاذ محمود عزمى بعد أسبوعين أو نحوهما وقال له : إنى أحمل إليك نبأ هاماً . لقد عدلت وزارة الخارجية الأمريكية عن سياسة الاعتماد على الملوك فى الشرق الأوسط . ولم يذكر لى الأستاذ عزمى أكثر من هذه العبارة فى هذا الصدد ، وإن رتب عليها ما رتب من استنتاج .

وظلت المعركة الخفية قائمة بين الضباط الأحرار والقصر ، وازداد حديث الناس عنها بعد انتخابات نادى الضباط وإلغائها. وقيل فيما بعد إن حيدر (باشا) نبه الملك إلى ضرورة العمل لتلافيها فلم يأبه لتنبيهه .

وبدأ سرى (باشا) بعد أسبوعين من تأليف وزارته يشعر بهذه الخطورة وينبه الملك إليها . وبعد ثلاثة أسابيع اقترح على الملك أن يعين اللواء محمد (بك) نجيب وزيراً للحربية ، واعتبر ذلك علاجاً للحالة يتلافى به تفاقم الخطر مؤقتاً حتى يستطيع معالجته . لكن الملك رأى فى اقتراح رئيس وزارته ضعفاً يغرى هؤلاء الضباط الأحرار بالمغالاة فى نزعتهم فلم يقبل اقتراحه تعيين اللواء نجيب (بك) وزيراً للحربية . عند ذلك قدم سرى (باشا) استقالته وأصر عليها برغم تعيير الملك إياه بأن فراره بالاستقالة جبن لا يليق برئيس وزارة .

وعرف الضباط الأحرار ما حدث فأيقنوا أن الموقف بينهم وبين الملك أصبح حاسماً ، وأنه إن ظفر بهم حوكموا بتهمة الخيانة لا ريب ، هذا إذا لم يُغتالوا بليل ويقضى على حياتهم ثم لا يعرف أحد مصيرهم . لذلك لم يلبثوا حين قدم سرى (باشا) استقالته أن اجتمعوا وأن قرروا انتزاع الموقف من يد الملك ليأخذوه بيدهم . فالمسألة الآن بالنسبة لهم مسألة حياة

أو موت . وخير أن يموتوا كراماً فى معركة إذا هم لم ينتصروا . فإن انتصروا آل الأمر إليهم وأنقذوا رءوسهم .

أما الملك فعهد بتأليف وزارة جديدة إلى نجيب الهلالى (باشا) . وأقترح الهلالى (باشا) ما اقترحه سرى (باشا) من تعيين اللواء محمد نجيب (بك) وزيراً للحربية . لكن الملك استدعى إسماعيل (بك) شيرين ، زوج أخته (الأميرة) فوزية ليكون وزيراً للحربية . ولم يعلم الهلالى (باشا) بما اعتزمه الملك إلا حين رأى إسماعيل (بك) شيرين فى القصر فى الموعد المعين لحلف الوزراء اليمين بين يدى الملك . ولم يجد الهلالى (باشا) فى نفسه القوة ليرفض تأليف الوزارة لأن اقتراحه الخاص بوزير الحربية رفض . وتألفت الوزارة كما أراد الملك أن تتألف .

لم أكن بمصر حين حدثت هذه التطورات السريعة الأخيرة . فقد سافرت أصطاف بلبنان يوم ٢٠ يوليو ونزلت برمانا . وفى ٢٢ يوليو سمعت إذاعة الراديو تعلن استقالة سرى (باشا) وعهد الملك إلى الهلالى (باشا) بتأليف الوزارة الجديدة . وعجبت لما حدث برغم عهدى الطويل بما يقع فى مصر من عجائب . وخرجت صبح الثالث والعشرين من يوليو للرياضة ، فلما عدت لموعد الغداء رأيت فتاة لبنانية تقيم بالفندق الذى نقيم به وتنزل كل صباح إلى بيروت لعملها فى أحد البنوك ، وألفيتها تقول إنها سمعت فى الإذاعة أن الجيش المصرى وضع يده على أداة الحكم ، وأن وزارة الهلالى (باشا) قدمت استقالتها ، وأن الملك عهد إلى على (باشا) ماهر بتأليف وزارة جديدة نزولاً على إرادة الجيش . وسرعان ما أكدت لى إذاعة القاهرة التى سمعتها بالفندق بعد تناول الغداء هذا النبأ .

وصعدت إلى غرفتى لغفوة الظهيرة فإذا النوم يجفو جفنى ويذرنى مفكراً فيما حدث وفى واجبى إزاءه .

ولقد عدت إلى التفكير فى هذه الأحداث بعد ذلك غير مرة . وتحدثت فى مقدماتها وأسبابها مع غير واحد من أصدقائى وزملائى . على أننى كنت فى الساعات التى تلت ورود هذا النبأ إلى لبنان أكثر اشتغالاً بما يجب علىّ إزاء هذا الانقلاب المفاجئ . لقد كنت معتزماً الإقامة بمصيف شهرين أستجم فى أثنائهما لأواجه أحداث العام المقبل ، وهاهى ذى الأحداث تسبق كل ما توقعت . أترانى أعود إلى مصر لأكون على مقربة من مسرحها ؟ وما فائدة عودتى وقد ألف على (باشا) ماهر الوزارة فرضى الجيش ونزل الملك على الحكم ؟ لكن اللواء محمد نجيب (بك) أعلن نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة ، فلم يسع الملك إلا أن

يعزل حيدر (باشا) من هذا المنصب وأن يقر تعيين اللواء نجيب (بك) وأن ينعم عليه برتبة الفريق . الجيش إذن أصبح صاحب السلطان ، أما والأمر كذلك فلن يغير رجوعى إلى مصر ما هو حادث ، ولن أستطيع ولن يستطيع الأحرار الدستوريون شيئاً . وحفوت فراشى وعدت أسمع إذاعات القاهرة وبينها نشرة الجيش يطمئن بها الناس ويدعوهم إلى الهدوء والسكينة وينذر بها من يحاولون الصيد فى الماء العكر ، ويطمئن الأجانب بنوع خاص على أرواحهم وأموالهم .

وانقضى الليل وأنا فى ترددى . فلما أصبحت وصلتنى قبيل الظهر برقية من الإسكندرية بتوقيع دسوق أباظة (باشا) يطلب فيها باسم الأحرار الدستوريين عودتى إليهم للتشاور فى الموقف . وأزالت هذه البرقية ترددى فحجزت مكاناً على الطائرة وبلغت الإسكندرية والتقيت بدسوق (باشا) وبسائر إخوانى هناك . وفى الغد قابلت على (باشا) ماهر وفهمت منه أنه لا يعرف إلى أى مدى تقف مطالب الجيش . فقد طلبوا إلى الملك أن يعزل كثيرين من رجال حاشيته وفى مقدمتهم كريم (باشا) ثابت الذى ثار استجواب مجلس الشيوخ فى سنة ١٩٥٠ حول اسمه فكانت النتيجة أن عزل الملك رئيس الشيوخ من رياسته ، وأن أسقطت عضوية تسعة عشر من أعضاء المجلس بينهم رجال ذوو قدر ومكانة . وقد حاول الملك المماطلة ثم عزل رجال حاشيته وعزل كريم ثابت نزولاً على إرادة الجيش حين رأى المماطلة غير مجدية نفعاً .

وطلب إلىَّ أحمد (باشا) عبد الغفار تليفونياً صبح ٢٦ يوليو أن أحضر اجتماعاً بمنزله حضره لطفى (باشا) السيد ، وإبراهيم (باشا) عبد الهادى ، وأحمد (باشا) خشبة وعبد السلام (باشا) الشاذلى ، وطه (باشا) السباعى ، ومحمود (بك) محمد محمود ، فلما لقيتهم هناك سألونى رأيى فى زيارة اللواء نجيب (بك) بمعسكر مصطفى (باشا) بالإسكندرية تأييداً لحركة الجيش ، فوافقت ودعوت دسوق أباظة (باشا) وأحمد على علوبة (باشا) فانضما إلينا وذهبنا جميعاً إلى المعسكر وقابلنا اللواء نجيب (بك) . وتكلم لطفى (باشا) السيد باسمنا جميعاً معرباً عن تأييدنا حركة الجيش ، ورد نجيب (بك) بأن الجيش إنما ينفذ السياسة التى نادينا بها خلال السنتين الأخيرتين وأنه مغتبط بتأييدنا له .

وخرجنا من المعسكر فعلمنا أن اللواء نجيب (بك) إنما جاء من القاهرة إلى الإسكندرية تصحبه الطائرات التى ملأت جو الإسكندرية أزيزاً مزعجاً منذ الصباح الباكر لدعوة الملك إلى التنازل عن العرش لولى عهده الطفل أحمد فؤاد أو لخلعه إن هو لم يقبل التنازل .

والخطاب الذى بعث به اللواء نجيب إلى الملك يدعوه فيه إلى التنازل عن العرش لولده ، وإلى مغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه – يوم ٢٦ يوليو – والأمر الملكى بالتنازل عن العرش ، وثيقتان تاريخيتان جديرتان بإثباتهما هنا .

أما الوثيقة الأولى فتجرى بالنص الآتى :

« من الفريق أركان الحرب محمد نجيب – باسم ضباط الجيش ورجاله ، إلى جلالة الملك فاروق الأول

« إنه نظراً لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته .

« ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير .

« ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى من أثرى ، وفجر من فجر ، وكيف لا والناس على دين ملوكهم .

« لذلك ، قد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة سنة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه . والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج .

توقيع

محمد نجيب

فريق أركان حرب

الإسكندرية فى يوم السبت

٤ من ذى القعدة ١٣٧١ هـ (٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ميلادية)

وأما الأمر الملكى بالتنازل عن العرش فنصه ما يأتى :

« نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نتطلب الخير دائماً لأمتنا ، ونبتغى سعادتها ورقيها ، ولما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنيب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة ، ونزولاً على إرادة الشعب :

قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الأمير أحمد فؤاد ، وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه .

صدر بقصر رأس التين فى ٤ من ذى القعدة سنة ١٣٧١ « فاروق »

(٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢)

ترى ؛ ألم يدر بخاطر فاروق أن يقاوم الجيش ويرفض التنازل عن العرش ؟ إن له لحرساً ملكيًّا مسلحاً بخير من تسليح الجيش يستطيع المقاومة . فهل حاول هذا الحرس المقاومة بالفعل صبح ذلك اليوم السادس والعشرين من يوليو ؟ قيل إنه تبودلت بينه وبين الجيش الذى حاصر قصر رأس التين طلقات نارية . لكنها لم تزد على أن كانت طلقات فردية قليلة لا يقاس إلى ما يحدث بين قريتين صغيرتين من قرى الصعيد يقع بينهما نزاع على أمر ما ، فيأخذ رجال كل من القريتين سلاحهم ويلتقيان . ولم يذكر أحد فيما سمعت من الأحاديث التى رويت عن هذه الساعات الحاسمة من حياة فاروق أنه فكر فى النزول بنفسه إلى الحرس وفى قيادة معركة ينتصر فيها أو ينهزم ، بل كل ما قيل إنه هدد بأن يصدر أمره إلى الحرس أن يقاوم ، فلما قيل له إن ذلك معناه أنه يعرض حريته بل حياته للخطر أذعن وقبل التنازل عن العرش .

وكان موقفه هذا منطقيًّا متسقاً مع تصرفاته منذ بدأت حركة الجيش فى القاهرة فجر الثالث والعشرين من يوليو ، بل من قبل أن تبدأ هذه الحركة بزمن غير قليل . لقد بدأت اتجاهات الضباط الأحرار فأبدى من عدم الاكتراث لها ما يكاد يبلغ حد الاستهتار . فلما عرضت عليه معالجتها بتعيين اللواء نجيب (بك) وزيراً للحربية رفض تعيينه ولم يفكر مع ذلك فى أن يتخذ أى احتياط لما عساه يترتب على هذا الرفض . فلما استقال سرى (باشا) وتألفت وزارة الهلالى (باشا) على النحو الذى أسلفنا كان الأمر بين الملك والضباط الأحرار قد بلغ مبلغاً يقتضى بعد النظر وسلامة التقدير توقع نتائجه . فلما بدأت حركة الجيش

بالقاهرة واعتقل القائمون بها رؤساءهم وزملاءهم في الجيش ممن لم يكونوا محل ثقتهم ووضعوا يدهم على دار الإذاعة ، وأعلنوا أن الأمر أصبح بيدهم ، لم يفكر الملك ولم تفكر وزارة الهلالى (باشا) فى اتخاذ إجراء حاسم لمواجهة ما حدث ، بل سافر مرتضى المراغى (باشا) وزير الداخلية ، والذى كان وزيراً للحربية فى وزارة الهلالى (باشا) الأولى ، وطلب إلى اللواء نجيب (بك) أن يحضر إليه ، فأبى وطلب إلى الوزير أن يحضر هو إليه فى ثكناته ، أى فى المقر الجديد للسلطان والحكم . وقدر الوزير أنه إذا ذهب أضاع هيبة الوزارة ، وأنه قد يعتقل كما اعتقل الضباط غير المشتركين فى الحركة ، ففر عائداً إلى الإسكندرية ناجياً بنفسه . وطلب الجيش إلى الملك إسناد الوزارة إلى على ماهر (باشا) ، فاستقالت وزارة الهلالى (باشا) بعد ساعات من تأليفها وألف على ماهر (باشا) وزارته . بذلك أصبح السلطان المدنى والسلطان العسكرى بيد الضباط المنتقضين على الملك ، ولم يبق إلا حاشيته وحرسه . وطلب هؤلاء الضباط عزل المقربين إلى الملك من رجال الحاشية فعزلهم . وفى الصباح الباكر من ٢٦ يوليو زحفت فرق الجيش الموالية للضباط الأحرار إلى الإسكندرية وحاصرت قصر رأس التين ، وقام سلاح الطيران بمناورات مزعجة هدت ما كان باقياً من أعصاب الملك ، فكان طبيعياً ألا يفكر فى مقاومة الحرس للجيش ، وأن يسلم بالتنازل عن العرش لولده .

كانت المناورة التى قام بها سلاح الطيران تعزيزاً للجيش الزاحف لحصار القصر مزعجة بالفعل . استيقظت بالإسكندرية صباح السادس والعشرين من يوليو فإذا بى أسمع أزيز الطائرات الحربية المزعج يملأ جو الثغر وينذر بحادث جلل . وذكرت إذ ذاك كيف كان سلاح الطيران الملكى موضع العناية الفائقة من فاروق ، ظناً منه أنه بهذا السلاح وبسائر أسلحة الجيش يستطيع أن يجعل يده على الشعب المصرى العليا ، ناسياً أنه : « ما من يد إلا يد الله فوقها » . واستمر الأزيز المزعج يملأ جو الإسكندرية زمناً غير قصير . وفى هذه الأثناء كانت قوات « السوارى » بمصطفى باشا وبباباتها تحاصر القصر ، وفيه زوجة فاروق الشابة وبناته الثلاث وابنه الطفل يحيطون به . أتراه فى موقفه ذاك ، وقد سمع من أزيز الطائرات المزعج ما سمعت ، وعرف من تحركات الجيش وحصاره القصر ما لم أعرف ، يفكر فى أمر الحرس بالمقاومة ويأمن أن يطيع الحرس أمره ؟ وهل تراه يفكر فى أن ينزل إلى الحرس يحرضهم ويتقدمهم ويترك وراءه هاتيك النسوة وهذا الطفل ويعرض نفسه للموت . ذلك ما لم يتسق ومنطقه وتصرفاته فى الأيام الثلاثة التى سبقت هذا اليوم

التاريخى الحاسم . ولذلك ألقى بكل سلاح واستسلم وتنازل عن العرش .

ولم تكن تصرفاته فى هذه الأيام الثلاثة هى وحدها التى أدت إلى هذه النتيجة . فلو أن الجيش شعر بأن للملك فى الشعب سنداً قوياً ، وأن إكراهه على التنازل عن العرش يقابل بموجة من الاستياء ، لتردد الضباط الأحرار قبل أن يقدموا على ما أقدموا عليه . لكن الملك خاصم ما سوى الوفد من الأحزاب على أثر الاستجواب الخاص بكريم ثابت والأسلحة الفاسدة خصومة ضاعفها فى نفسه هذا الكتاب الذى بعثوا به إليه فى أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، والذى أثبتنا نصه فى هذا الفصل ؛ وقد أصر الملك على هذه الخصومة إلى النهاية . ثم إنه أقال الوزارة الوفدية على أثر حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . ومن يومئذ إلى أن حدثت حركة الجيش عين وزارة على ماهر (باشا) ثم اضطرها للاستقالة ، وعين وزارة نجيب الهلالى (باشا) فاستقالت حين علمت أن حاشيته تعمل على خروجها من الحكم ، ثم عين وزارة حسين سرى (باشا) ، وهو يعلم ، وسرى (باشا) يعلم أن التعاون بين الملك وأية وزارة أمر غير ميسور ، لأن الملك يريد أن يستأثر بالأمر ولا يدع للوزارة من حرية التصرف شيئاً . بذلك فقد الملك تأييد الشعب بكل طوائفه وأحزابه ، وبذلك شعر المحيطون به ، وشعر الحرس الملكى نفسه ، بالفراغ الذى ضرب نطاقه حول الملك وعزله عن الشعب عزلا تاماً .

ربما غاب عن تصور الملك ما يؤدى إليه هذا الفراغ ، اقتناعاً منه بأن ما أفاءه على الجيش من عطف ومن رتب وترقيات يكفى ليكفل له البقاء على عرشه . لكن العجيب أن يغيب أثر هذا الفراغ عن رجال الحاشية وعن بطانة الملك وخاصته . فليس عسيراً أن يدرك مشتغل بالشئون العامة أن الأنصار الذين يكسبهم بالمال والمنافع لا يقامرون بحياتهم ، بل لا يقامرون بمنافعهم ، إذا رأوا خطراً يهدد الحياة أو المنافع . وقد رأى فاروق بنفسه كيف انفضت فرق القمصان الزرقاء عن الوفد لأول ما زالت حكومته . فأما الأنصار المستعدون للتضحية فهم أولئك الذين ينصرونك إيماناً بفكرة واقتناعاً بأنك تمثل هذه الفكرة لذاتها ، لا لمغنم تجره من ورائها . أما وقد غاب ذلك كله عن فاروق وحاشيته وخاصته ، فقد كان طبيعياً أن تجرى الأمور كما جرت ، وأن يوقع فاروق وثيقة التنازل عن العرش حين رأى أن عدم توقيعها يعرضه لما هو شر من التنازل عن العرش .

هذا هو التفسير المنطقى لموقف فاروق فى تلك الأيام الثلاثة الأخيرة ، ولموقفه يوم ٢٦ يوليو حين أريد على التنازل عن عرشه ، كما يشهد به سياق الحوادث . صحيح أن

قوماً يذكرون ما كان يقوله فاروق فى بعض سهراته من أنه لن يبقى من الملوك عما قليل إلا ملك إنجلترا وملوك ورق اللعب الأربعة ، ويرتبون على ذلك أنه كان يقدر المصير الذى آل إليه ، ولذلك صرف كل همه فى السنوات الست الأخيرة إلى جمع المال وإلى إيداع الملايين فى بنوك إيطاليا وسويسرا وغيرهما من بلاد أوربا وأمريكا احتياطاً لهذا اليوم الذى صار إليه ، ثم يؤيدون رأيهم بقبول فاروق التنازل عن العرش من غير مقاومة . ولو أن هذا الرأى كان صحيحاً لما لجأ فاروق إلى مخاصمة الأحزاب المصرية والساسة المصريين والشعب المصرى ، ولم يكن أحد منهم يقاوم نزعاته فى جمع المال مقاومة تذكر . ولو أنه فعل لطال عهده على العرش أكثر مما طال ، ولجمع من المال أكثر مما جمع ، ثم لنزل عن العرش تاركاً وراءه من يذكره بالخير .ولقد جمع والده الملك فؤاد من المال مثل ما جمع هو ، وترك وراءه يوم مات من يذكر له أعمالاً طيبة قام بها لخير البلاد ، برغم نزعته إلى جمع أكبر قسط من السلطان فى يده .

ويقال إن فاروقاً سلم فى أقرب المقربين إليه من رجال حاشيته حين طلب إليه عزلهم لأنه كان مستعداً للتسليم بكل شىء مقابل بقائه على العرش يملك ولا يحكم . وما أظنه فكر فى هذا وهو فى غمرة الأيام الثلاثة الأخيرة من ملكه .

وقع فاروق وثيقة التنازل عن العرش ظهر يوم السبت السادس والعشرين من شهر يوليو سنة ١٩٥٢ ، وبقى أن يرحل عن البلاد فى الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم . وقد خيره على ماهر (باشا) أن يسافر على طائرة أو على باخرة يختارها ، فطلب أن يسافر على اليخت الملكى (المحروسة) ، وطلب أن يصحبه فى سفره أفراد عينهم من رجال حاشيته ، فقبل الجيش سفره على (المحروسة) ولكنه لم يقبل أن يسافر معه أحد أياً كان من الحاشية . فلما كانت الساعة السادسة إلا دقائق ذهب إلى الرصيف الملكى ومعه بناته الثلاث من (الملكة) فريدة ، ومعه (الملكة) ناريمان وابنها الطفل (الملك) أحمد فؤاد ومربيته . وهناك وافاه على (باشا) ماهر ومستر جفرسون كافرى سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى مصر . فلما كانت الساعة السادسة تماماً وافاه اللواء محمد نجيب (بك) ومعه بعض الضباط الأحرار يودعونه . وفى هذه اللحظة الأخيرة من ملك تولى فاروق فيه السلطة الدستورية خمسة عشر عاماً إلا ثلاثة أيام صافح فاروق نجيباً وقال له : وفقكم الله فى مهمتكم الصعبة .

وأقلعت (المحروسة) تقل فاروقاً ميممة إيطاليا كما يممها جَدٌّ له من قبل هو إسماعيل ، بعد ستة عشر عاماً حكم فيها مصر حكماً مطلقاً .

وبذلك انتقلت مصر من عهد إلى عهد .

الفهرست

صفحة

تقديم

تقدم مصر العظيم فى السنين الثلاثين الأخيرة – اختلاف الجزء الثانى عن الجزء الأول من المذكرات – انتقال مصر إلى عهد المعاهدتين ، وإلى عهد فاروق – الحرب العالمية الثانية – انتقالى من الصحافة إلى الوزارة – ثم إلى رئاسة الشيوخ – اختلاف نظرة الصحفى عن نظرة المسئول عن الحكم – الحدود الدستورية – إقالة الوزارة وحل مجلس النواب يجعلان الملك لا الأمة مصدر السلطات – متاعب الوزير – الفصل الأخير كيف كتب – الأنانية ليست ثقة بالنفس – الأحكام العرفية فى مصر – الاعتبار بما حدث غرض هذه المذكرات ٥

الفصل الأول – فترة انتقال

النحاس (باشا) يعيد تأليف الوزارة – مشكلتان فى تأليفها – زيارة وفد الصحافة المصرية إنجلترا – اضطراب الحالة السياسية فى مصر – الرأى العام وأثره فى سياسة البلاد – المظاهرات ضد المعارضة – تزعزع مركز الوزارة – الخلاف الدستورى بين القصر والوزارة – سير رونالد ستورس والإنجليز والوزارة – الهيئة الوفدية تؤيد النحاس (باشا) ضد الدكتور أحمد ماهر – مظاهرة كبرى لاقتحام منزل محمد محمود (باشا) – محمد محمود (باشا) وعلاقته بالقصر – اشتداد الخلاف بين القصر والوزارة – إقالة النحاس (باشا) ودعوة محمد محمود (باشا) لتأليف الوزارة . . . ٢٧

الفصل الثانى – وزارة الانتخابات

الوزارة الكبرى وكيف تألفت – اشتراكى فيها – الوزير ليس موظفاً – استقرار الطمأنينة وزوال القمصان الزرقاء – الوزارة والبرلمان – الملك يعقد قرانه – حل مجلس النواب – تنظيم الحملة الانتخابية – رئيس الوزارة يفتتحها فى القاهرة – حفلة شبين الكوم والحفلات التى تلتها – صلة الحكومة بالشعب – نتيجة الانتخابات – استقالة الوزارة – متاعب محمد محمود (باشا) فى تأليف وزارة جديدة – استمرار هذه المتاعب بعد افتتاح البرلمان – مركزى فى الوزارة الجديدة . ٤٩

صفحة

الفصل الثالث – فى وزارة المعارف

الوزير رئيس الموظفين الأعلى وليس رئيسهم المباشر – مركزية الحكم وضررها – إنشاء المناطق التعليمية – مبانى التعليم وعدم صلاحها صحياً وفنياً – نشر التعليم الإلزامى – المعلمون الإلزاميون يطلبون الإنصاف – مشكلة تغذية الأطفال فى مرحلة الإلزام – ضعف التلاميذ فى اللغة العربية – مشكلة الأزهر ودار العلوم – تعليم اللغة الأجنبية فى المدارس الابتدائية – تهمة التعصب وكراهية الأجانب – إنشاء كليتى الآداب والحقوق بالإسكندرية – إسناد الرياسات الإدارية للمصريين – استقلال الجامعة – رجال الجامعة حراس محاريب العلم – التدريب العسكرى . . . ٧٨

الفصل الرابع – الوزارتان الأخيرتان

تحريم التشكيلات الأهلية شبه العسكرية – مجلس الدولة واختصاصه – قفل باب الاستثناء للموظفين – تعديل الوزارة واشتراك السعديين فيها – اعتداد ألمانيا فى سياستها بالقوة المسلحة – سفر محمد محمود (باشا) إلى لندن – نذر الحرب فى أوربا – اتفاق ميونخ – ميثاق سعد أباد وموقف مجلس الوزراء منه – إعانة شركة (البوستة الخديوية) – فكرة اندماج الحزبين ورفضها – استجواب مزرعة الجبل الأصفر – رئيس الحكومة ومشكلة فلسطين – سفر على ماهر (باشا) إلى لندن – ثورة فى القصر بين على ماهر (باشا) وكامل البندارى (باشا) – تعيين البندارى (باشا) وزيراً مفوضاً فى بروكسل – العلاقة بين الملك والسفير البريطانى – فساد الجو بين الملك ورئيس الوزارة – استقالة الوزارة ١١٤

الفصل الخامس – مصر والحرب

على ماهر (باشا) يؤلف الوزارة – لماذا لم يشترك الأحرار الدستوريون فيها – تكليف طلعت حرب (باشا) بالتخلى عن بنك مصر – إعلان الحرب العالمية الثانية – تشريعات مصرية لمواجهة حالة الحرب – البرلمان يقر الأحكام العرفية – معركة رياسة النواب – معركة بولونيا وانتقال الحرب إلى غرب أوربا – الوزارة لا تجارى الإنجليز فى طلبهم إعلان الحرب على ألمانيا – برم البريطانيين بالوزارة – فرنسا على وشك الانهيار – إيطاليا تعلن الحرب شريكة مع ألمانيا – إنجلترا والتعاون مع وزارة على ماهر (باشا) – اجتماع القصر واستقالة الوزارة – حسن صبرى (باشا) يؤلف الوزارة الجديدة ١٤٠

صفحة

الفصل السادس – تجنيب مصر ويلات الحرب

اشتراك الدستوريين والسعديين فى الوزارة – متى تدخل مصر الحرب – استقالة السعديين من الوزارة بعد تقريرها « تجنيب مصر ويلات الحرب » – البرلمان يثق بسياسة الوزارة – رفض طلب السفير البريطانى اعتقال على ماهر (باشا) – تعيين حسنين (باشا) رئيساً للديوان الملكى – صحة حسن صبرى (باشا) نضعف – يسقط ميتاً وهو يتلو خطاب العرش – حسين سرى (باشا) يؤلف الوزارة – وفاة محمد محمود (باشا) – الشيخ حسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين – سرى (باشا) وعلى ماهر (باشا) – رئيس النواب والحصانة البرلمانية – التجديد النصفى لمجلس الشيوخ – عزيز المصرى (باشا) يحاول الفرار بالطائرة ثم يختفى – اشتراك السعديين فى الوزارة – نزول قوات ألمانية بقيادة رومل وانتصاراتها فى ليبيا – وقف العلاقات مع حكومة فيشى – مركز الوزارة يتحرج – المظاهرات لرومل وضد إنجلترا – الإنجليز يزدادون حساسية إزاء الملك – جو الوزارة يزداد حرجاً – استقالة الوزارة ١٦٣

الفصل السابع – ٤ فبراير سنة ١٩٤٢

الملك يستدعى ممثلى الأحزاب فى ٣ فبراير – النحاس (باشا) يرفض تأليف وزارة قومية – الإنذار البريطانى صباح ٤ فبراير – الملك يستدعى الزعماء – الرسالة الملكية – النحاس (باشا) يقول إنه لم يكن يعلم شيئاً مما حدث ويصر على أنه يؤلف الوزارة إذا عهد إليه الملك فى تأليفها – رفضه كل اقتراح يخالف هذا الرأى – تقرير المجتمعين أن توجيه الإنذار إخلال كبير بالمعاهدة المصرية الإنجليزية وباستقلال مصر فلا يسع الملك قبوله – النحاس (باشا) وزيور (باشا) يوقعان القرار بعد زملائهما – رئيس الديوان يقابل السفير – محاصرة قصر عابدين بالقوات والدبابات البريطانية – السفير وقائد القوات البريطانية يقابلان الملك – الملك يقبل الإنذار ويكلف النحاس (باشا) بتأليف الوزارة ١٩٣

الفصل الثامن – الحرب على أبواب مصر

مظاهرات لمصلحة الوزارة والإنجليز – حل مجلس النواب – موقف الأحزاب المعارضة من الانتخابات ينتهى إلى مقاطعتها – الانتخابات لمجلس الشيوخ وإلغاء التعيينات التى أجرتها وزارة سرى (باشا) – اعتقال على (باشا) ماهر ومحمد (باشا) طاهر – الألمان يتقدمون فى صحراء مصر – خطر إغراق غرب الدلتا وإحراق آبار البترول – موقف رئيس الوزارة من هذا الأمر – مكرم عبيد (باشا) يقصى من الوزارة وينضم إلى المعارضة – دقة الموقف الحربى وتطوره عند العلمين – تراجع الجيش الألمانى – استجواب الرقابة على الصحف فى مجلس الشيوخ – حادث القصاصين –

صلة الملك بالوزارة ، وبالمعارضة – مؤتمر القاهرة يحضره « الثلاثة الكبار » – المعارضة تتجول فى مديرية المنوفية – الكتاب الأسود والاستجواب الخاص به – مكرم (باشا) عبيد يفصل من مجلس النواب ثم يعتقل – الحرب فى أوربا – ألمانيا فى طريق الانهيار – الملك يقيل الوزارة ويعهد إلى أحمد ماهر (باشا) فى تأليف الوزارة الجديدة ٢١٠

الفصل التاسع – فى أعقاب الحرب

وزارة من جميع الأحزاب غير الوفدية – متاعب تأليفها – حل مجلس النواب – الوزارة ومجلس الشيوخ – الملك والانتخابات – كادر العمال – مشاكل العمال – انتقالى من الوزارة إلى رئاسة الشيوخ – إعلان الحرب على اليابان ومؤتمر سان فرنسسكو – اللجنة السياسية توافق على إعلان الحرب – رئيس الوزراء يطلب إلى مجلس النواب إعلان الحرب – مقتل الدكتور أحمد ماهر (باشا) – النقراشى (باشا) يؤلف الوزارة – البرلمان يوافق على إعلان الحرب – ميثاق الجامعة العربية – مصر وتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ – البرلمان يقر ميثاق الأمم المتحدة – خلاف مكرم والنقراشى وأثره – نشاط المعارضة – الملك يضع حجر الأساس للمدينة الجامعية فيقاطع الطلاب الحفلة – استقالة الوزارة – الملك يعهد إلى إسماعيل صدقى (باشا) فى تأليف الوزارة . ٢٤٦

الفصل العاشر – من عهد إلى عهد

صدقى (باشا) يؤلف وزارة من الأحرار الدستوريين والمستقلين – الملك يعين مستشاراً صحفيًّا للقصر ويدعو رؤساء الدول العربية ويجتمع معهم بإنشاص بغير رأى الوزارة ولا علمها – محاربة الفقر والجهل والمرض – اختلاف هيئة المفاوضة على مسألة السودان – السعديون يشتركون فى الوزارة – مشروع صدقى ، بيفن – حل هيئة المفاوضة وموافقة النواب على المشروع – اضطراب الأمن فى القاهرة – صدقى يستقيل والنقراشى يؤلف الوزارة – استئناف المفاوضات وإخفاقها – الاحتكام إلى مجلس الأمن – مشكلة فلسطين فى الأمم المتحدة – التمهيد لإنشاء دولة إسرائيل – موقف النقراشى (باشا) وتغيره – الدول العربية تحارب اليهود – نزعة الملك للحكم المطلق ودوافعها – حياة الملك الخاصة وأثرها فى مسلكه – معاملة الملك للساسة – تدخل القصر فى شئون الحكم – حرب فلسطين وأثرها – الضباط الأحرار – الإخوان المسلمون – طلاق فريدة وفوزية – النقراشى (باشا) يقتل وعبد الهادى (باشا) يخلفه – مقتل الشيخ حسن البنا – تعديل الدوائر الانتخابية واختلاف الدستوريين والسعديين بسببها – عبد الهادى (باشا) يستقيل ويؤلف حسين سرى (باشا) وزارة مؤتلفة للانتخابات – الأحزاب المؤتلفة تختلف فيؤلف سرى (باشا) وزارة إدارية – فوز الوفد فى الانتخابات – النحاس (باشا) يؤلف الوزارة ويؤيد سلطان الملك المطلق – (الملكة) نازلى

صفحة

فى أمريكا تزوج كريمتيها من سكرتيريها – استجواب مصطفى (بك) مرعى فى مجلس الشيوخ – مراسيم ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ – الملك فى (دوفيل) – سمعة مصر فى الخارج – كتاب المعارضة إلى الملك – خطاب ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ – إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ – مولد ولى العهد – حريق القاهرة – وزارات تتعاقب – انتخابات نادى الضباط – بدء حركة الجيش – بذلك انتقلت مصر من عهد إلى عهد ٢٦٨

رقم الإيداع	١٩٩٠/٩٥٠٣
الترقيم الدولى	ISBN 977-02-3139-8

١/٩٠/٢٣١

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)